الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : نقود مالية و بنوك

الموضوع :

تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري

*** من إعداد الطالبة :**

– ريان بوبلاطة

*** تحت إشراف الأستاذة :**

– سعاد ولد محند

المؤسسة المستقبلة : القرض الشعبي الجزائري – المديرية العامة العاصمة -

فترة التربص : من 28 مارس إلى 18 ماي 2022

السنة الجامعية

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

سورة طه: الآية 114

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل 19.

بفضل لله و عونه و بعد جهود و مثابرة، تم إنجاز هذا العمل و الذي نتوجه من خلاله بالشكر الأول و الأخير و الظاهر و الباطن لله عز وجل ثناءه و تقدست أسماءه أن حبب إلينا العلم، ويسر لنا سبيله و رزقنا تلقيه على أيدي أهله الطيبين و المخلصين، و نسأله أن يرزقنا الإخلاص في القول و العمل، إنه ولي ذلك و القادر عليه ومن تمام شكره تعالى، أن نشكر أهل الفضل فضلهم و وجودهم، و أن نعترف لهم بحقهم، و على رأسهم الأستاذة المشرفة " ولد محند سعاد " على تواضعها و عطائها و التي أمدتني بالعون ومنحتني الثقة لإتمام هذا العمل كما لا يفوتني ان أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة " تومي مليكة " على نصائحها و توجيهاتها السديدة .

الإهداء

إلى أغلى ما أتت عيناي عليه، إلى اللذان دفعاني دائما لأتقدم إلى الأمام، ساعداني دوما على تحقيق الآمال و الأحلام لأنسج من خيوط النجاح أجمل هدية ... إلى اللذان ربياني على الأخلاق الفضيلة.

**** إلى التي مهما قلت و مهما فعلت فلن أصيب ذرة مما فعلته لأجلي، إلى من سهرت الليالي من اجل راحتي، إلى من احترقت من أجل أن تنير دربي، إلى من تفرح لفرحي وتتألم لألمي، إلى من كان دعاؤها يرافقني، إلى أمي التي كل كلمة عرفان فيها لا توفي حقها ... إليك يا أغلى من روحي.**

**** إلى أبي صاحب القلب الكبير الذي أعطاني بلا حدود و علمني معنى الأخلاق، إلى رمز التضحية و العطاء و العمل، الصامد في وجه الصعاب، إلى الحنون الذي يسعى لإسعادي بطيبته و تفهمه، إلى من جعلني أدرك معنى القناعة و الأمانة، إليك يا مثلي الأعلى، أدامك الله لي تاجا يكلل الجبين.**

****إلى الذين لم تلدهم أمي و عشت معهن أروع صور الصداقة و الأخوة، إلى من لم تفرقنا المسافات، أدام الله محبتنا و جعلكم في المناصب العليا.**

****إلى كل زميلاتي و زملائي في الدراسة تخصص بنوك، مالية و بنوك، و صلنا لنهاية المشوار و القلب يحزن لفراقكم.**

لا يفوتني أن أقف وقفة إجلال و احترام لكل من علمني و لو حرفا واحدا، لكل من أثرى رصيد معرفتي المتواضعة، إلى كل من تذكره ذاكرتي ولم تذكره مذكرتي.

ريان

الفهرس :

▪ **المقدمة**	ا.ب.ت.ث
الفصل الأول : الإطار النظري للقروض البنكية وإدارة المخاطر الائتمانية	02
❖ **المبحث الأول :** نظرة شاملة حول القروض البنكية	03
1. **المطلب الأول :** مفهوم القروض البنكية وأهميتها	03
- **الفرع الأول :** تعريف القروض البنكية	03
- **الفرع الثاني :** أهمية القروض البنكية	04
2. **المطلب الثاني :** أنواع القروض البنكية	05
- **الفرع الأول :** تصنيف القروض حسب آجالها	05
- **الفرع الثاني :** تصنيف القروض حسب الغرض	06
- **الفرع الثالث :** تصنيف القروض حسب الضمان المقدم	07
- **الفرع الرابع :** تصنيف القروض وفقا للشخص المقترض	07
3. **المطلب الثالث :** معايير و إجراءات منح الائتمان	08
- **الفرع الأول :** معايير الجدارة الائتمانية	08
- **الفرع الثاني : إجراءات منح الائتمان**	11
❖ **المبحث الثاني :** مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية	13
1. **المطلب الأول :** لمحة عامة حول المخاطر البنكية	14
- **الفرع الأول :** مفهوم الخطر	14
- **الفرع الثاني :** تعريف المخاطر البنكية	14
- **الفرع الثالث : أنواع المخاطر البنكية**	14
2. **المطلب الثاني:** المخاطر الائتمانية ومصادرها	15
- **الفرع الأول :** تعريف المخاطر الائتمانية	15
- **الفرع الثاني :** مصادر المخاطر الائتمانية	16
3. **المطلب الثالث :** أنواع المخاطر الائتمانية	16
❖ **المبحث الثالث :** إدارة مخاطر الائتمان	17
1. **المطلب الأول :** ماهية إدارة مخاطر الائتمان	18
- **الفرع الأول :** مفهوم إدارة المخاطر	18
- **الفرع الثاني :** مفهوم إدارة مخاطر الائتمان	18
- **الفرع الثالث :** مبادئ إدارة المخاطر	19
2. **المطلب الثاني :** خطوات ومناهج إدارة المخاطر	19
- **الفرع الأول :** خطوات إدارة المخاطر	19
- **الفرع الثاني :** مناهج إدارة مخاطر الائتمان	21
3. **المطلب الثالث :** مهام إدارة مخاطر الائتمان البنكي	21
الفصل الثاني : أساليب تسيير مخاطر القروض وطرق تقديرها	25
❖ **المبحث الأول :** أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية	26

1. **المطلب الأول :** الاستعلام المصرفي و الأسلوب الوقائي	26
- **الفرع الأول :** الاستعلام المصرفي	26
- **الفرع الثاني :** الأسلوب الوقائي	27
2. **المطلب الثاني :** الأسلوب العلاجي	29
- **الفرع الأول :** تحصيل القروض	29
- **الفرع الثاني :** معالجة القرض	30
3. **المطلب الثالث :** إجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض	31
❖ **المبحث الثاني :** دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض	33
1. **المطلب الأول :** اتفاقية بازل الأولى	33
- **الفرع الأول :** نشأة لجنة بازل و أهدافها	33
- **الفرع الثاني :** الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1	34
- **الفرع الثالث :** الانتقادات الموجهة إلى بازل الأولى	38
2. **المطلب الثاني :** اتفاقية بازل الثانية	39
- **الفرع الأول :** الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية	39
- **الفرع الثاني :** الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية بازل الثانية	41
3. **المطلب الثالث :** اتفاقية بازل الثالثة	41
- **الفرع الأول :** المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3	42
- **الفرع الثاني :** مضمون الاحتراز الجزئي و الاحتراز الكلي في بازل 3	43
- **الفرع الثالث :** الآثار المتوقعة لتطبيق بازل 3	44
❖ **المبحث الثالث:** طرق تقدير مخاطر القروض	44
1. **المطلب الأول:** مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية	44
2. **المطلب الثاني :** الطريقة الكلاسيكية لتقييم خطر القرض	45
- **الفرع الأول : التحليل المالي كأداة للتقييم**	45
- **الفرع الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية**	46
- **الفرع الثالث :** التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية	47
3. **المطلب الثالث :** طريقة القرض التنقيطي	48
- **الفرع الأول :** مفهوم طريقة القرض التنقيطي	48
- **الفرع الثاني :** أهداف طريقة القرض التنقيطي	48
- **الفرع الثالث :** التقنيات المستخدمة في تطبيق نموذج القرض التنقيطي	49
- **الفرع الرابع :** خطوات تطبيق القرض التنقيطي	49
الفصل الثالث : القرض التنقيطي كطريقة لتسيير مخاطر القروض في القرض الشعبي الجزائري	57
❖ **المبحث الأول :** تقديم القرض الشعبي الجزائري	58
1. **المطلب الأول :** تعريف القرض الشعبي الجزائري	58
- **الفرع الأول :** تاريخ إنشاء القرض الشعبي الجزائري	58
- **الفرع الثاني :** تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	59
2. **المطلب الثاني :** مهام و أهداف القرض الشعبي الجزائري	60
- **الفرع الأول :** المهام الأساسية للقرض الشعبي الجزائري	60
- **الفرع الثاني :** أهداف القرض الشعبي الجزائري	61
3. **المطلب الثالث :** تقديم وحدة المخاطر المالية (CRF)	61

- **الفرع الأول :** نشأة وحدة المخاطر المالية	**61**
- **الفرع الثاني :** مهام وحدة المخاطر المالية	**62**
- **الفرع الثالث :** وظائف وحدة المخاطر المالية	**62**
❖ **المبحث الثاني :**بناء نموذج القرض التنقيطي على مستوى القرض الشعبي الجزائري	**63**
1. المطلب الأول : المعاينة و انتقاء المتغيرات	**64**
- **الفرع الأول** : مجتمع الدراسة	**64**
- **الفرع الثاني :** سحب العينة	**65**
- **الفرع الثالث :** متغيرات الدراسة	**66**
2. المطلب الثاني : التحليل الإحصائي وتصفية المتغيرات	**71**
- **الفرع الأول :** التحليل بطريقة المتغير الوحيد (méthode uni-varieé)	**72**
- **الفرع الثاني : التحليل بطريقة المتغيرات المتعددة (méthode multivariée)**	**78**
3. المطلب الثالث : التنفيذ و التأكد من فعالية نموذج القرض التنقيطي	**82**
- **الفرع الأول :** بناء النموذج	**82**
- **الفرع الثاني :** قياس دقة النموذج من الناحية الإحصائية	**83**
- **الفرع الثالث :** التأكد من صحة النموذج على عينة الإنشاء	**85**
- **الفرع الرابع :** التأكد من صحة النموذج على عينة الإثبات	**87**
- **الفرع الخامس :** التأكد فعالية النموذج على عينة التنبؤ	**88**
▪ **الخاتمة**	**92**
▪ **المراجع**	**96**
▪ **الملاحق**	**103**

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية	**37**
02	قياس نسب التصنيف الصحيح الخاصة بنموذج القرض التنقيطي	**54**
03	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري 1966 - 2010 (الوحدة : مليون دينار جزائري، النسبة المئوية)	**60**
04	توزيع المؤسسات السليمة والعاجزة في عينتي الإنشاء و الإثبات	**65**
05	توزيع المؤسسات حسب المتغير " الشكل القانوني "	**66**
06	توزيع المؤسسات حسب المتغير" مركزية المخاطر "	**67**
07	توزيع المؤسسات حسب المتغير " حادثة الدفع "	**67**
08	توزيع المؤسسات حسب المتغير " الحركات المؤتمنة "	**68**
09	توزيع المؤسسات حسب المتغير " قطاع النشاط "	**69**
10	المتغيرات الكمية المتمثلة في النسب المالية	**69**
11	قائمة المتغيرات الكمية المرتبطة بالعجز	**72**
12	اختبار الاستقلالية مربع كاي بين الشكل القانوني و العجز	**74**
13	اختبار الاستقلالية مربع كاي بين وضعية مركزية المخاطر و العجز	**75**
14	اختبار الاستقلالية مربع كاي بين حادثة الدفع و العجز	**76**
15	اختبار الاستقلالية مربع كاي بين الحركات المؤتمنة و العجز	**76**
16	اختبار الاستقلالية مربع كاي بين قطاع النشاط و العجز.	**77**
17	جدول ملخص للمتغيرات الكيفية المحتفظ بها.	**78**
18	مجموعة النسب ضعيفة الارتباط فيما بينها	**79**
19	اختبار الارتباط بين وضعية مركز المخاطر و الحركات المؤتمنة	**80**
20	نتائج العلاقة بين النسب المالية (المتغيرات الكمية) و الحركات المؤتمنة	**81**
21	نتائج العلاقة بين النسب المالية و مركزية المخاطر	**81**
22	معاملات متغيرات دالة التنقيط	**83**
23	اختبار R carré ل Mc Fadden	**84**
24	اختبارshow et Hosmer Leme	**85**
25	مصفوفة الارتباك لعينة إنشاء الانحدار اللوجستي	**85**
26	مصفوفة الارتباك لعينة الإثبات	**87**
27	جدول ملخص لنتائج التصنيف في عينة الإنشاء و الإثبات	**87**
28	مصفوفة الارتباك لعينة التنبؤ	**89**

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نموذج الائتمان المعروف بـ5C's	**09**
02	نموذج الائتمان المعروف ب PRISM	**11**
03	إجراءات منح الائتمان	**13**
04	تأثير الضمانات على المخاطر	**17**
05	خطوات إدارة المخاطر	**20**

قائمة الاختصارات:

OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economique
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
PME	Petites et Moyennes Entreprises
CRF	Cellule de Risques Financiers
ALCO	Comité de gestion actif / passif
TCR	Tableau des Comptes de Résultat
EURL	Entreprise Unipersonnelle A Responsabilité Limitée
SARL	Société A Responsabilité Limitée
SNC	Société en Nom Collectif
SPA	Société Par Actions
CA	Chiffres d'Affaires
FR	Fonds de Roulement
BFR	Besoin de Fonds de Roulement

الملخص :

تعمل البنوك التجارية في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر البنكية خاصة مخاطر القروض ، الشيء الذي يفرض عليها القيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

و في ظل هذه الظروف، تعتمد البنوك على أساليب التسيير المختلفة و الطرق الكلاسيكية أو الإحصائية الحديثة و التي أهمها القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض و المساعدة على اتخاذ قرار منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية :

- مخاطر القروض،
- أساليب التسيير،
- الطرق الكلاسيكية،
- القرض التنقيطي،
- قرار منح الائتمان.

Résumé :

Les banques commerciales travaillent dans des conditions économiques changeantes dans lesquelles elles supportent différents degrés de risques bancaires, en particulier les risques de crédits , ce qui les oblige à prendre certaines mesures pour réduire ces risques au minimum.

Dans ces circonstances, les banques s'appuient sur différents modes de gestion et méthodes classiques ou statistiques modernes, dont le plus important est le crédit scoring pour évaluer les risques de prêts et aider à la décision d'octroi de crédit.

Mots-clés :

- risques de crédit,
- modes de gestion,
- méthodes classiques,
- crédit scoring ,
- décision d'octroi de crédit.

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المهمة المكونة للجهاز النقدي ، وتنبع أهميتها من خلال قيامها بنشاطها الأساسي وهو الوساطة بين أصحاب الفائض المالي من جهة وأصحاب العجز المالي من جهة أخرى.

و يعد منح القروض من أهم مصادر التمويل التقليدية والمعروفة لضخ الأموال اللازمة لدوران عجلة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بصرف النظر عن كيان هذه المشروعات. وأثناء أداء البنوك التجارية لهذا النشاط تواجهها العديد من المخاطر ، متمثلة أساسا في عدم القدرة على تسديد أقساط القروض وفوائدها من طرف عملائها هذا ما نطلق عليه بتسمية " خطر القرض " ونتيجة لذلك سيتم تجميد جزء هام من موارد البنك ، مما سيعرضه لتكبد خسائر قد تتجاوز الفرصة البديلة للاستثمار ، إن لم نقل هلاك كلي للقرض وفوائده .

ومن هنا فإن وظيفة منح الائتمان تعتبر من أخطر وأدق الوظائف التي تمارسها البنوك ، وتتصف العملية الائتمانية بكونها عملية مصحوبة دائما بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها وتسييرها بدرجة كاملة من الدقة، فالقروض و مخاطرها وجهان لعملة واحدة تختلف من حيث طبيعتها ودرجة شدتها، لذا فقد كان من الضروري التركيز على كيفية إدارتها، تقديرها والوسائل والأساليب التي يمكن اتخاذها للحد من تلك المخاطر.

- **الإشكالية الرئيسية :**

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التي تشكل محور دراستنا كالتالي :

فيما تتمثل الإجراءات والأساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسيير مخاطر القروض ؟

و للإحاطة بكافة جوانب الموضوع قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هي المعايير المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان ؟
2. كيف يقوم البنك باسترجاع مستحقاته عند تسجيل حالة عدم تسديد القرض؟
3. على ماذا يعتمد البنك لقياس وتقدير مخاطر القروض ؟

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

1. يعتبر الضمان المعيار الوحيد المؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان .

2. في حالة عدم تسديد العميل لالتزاماته يرجع البنك مباشرة إلى القضاء من أجل تسوية الوضعية واسترجاع مستحقاته.
3. يتم قياس و تقدير مخاطر القروض وفق طرق علمية .

❖ **أهداف الدراسة :**

- التطرق إلى المفاهيم الأساسية للقروض و مخاطرها .
- التعرف على أساليب تسيير مخاطر القروض.
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل ودورها في تسيير مخاطر القروض.
- تسليط الضوء على طرق تقدير مخاطر القروض ومحاولة تطبيق أهم الطرق الحديثة على البنوك الجزائرية.
- إبراز مدى فعالية القرض التنقيطي على تقدير خطر عدم تسديد القروض في آجالها باعتبار الطريقة الكلاسيكية المبنية على التحليل المالي غير كافية لوحدها.

❖ **أهمية الدراسة :**

- الدور الأساسي الذي تلعبه القروض في تنمية نشاط البنوك التجارية .
- لجوء الأفراد مهما كانت طبيعتهم (طبيعيين أو معنويين) إلى تمويل نشاطاتهم بواسطة القروض.
- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية .
- حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تفادي عمليات تقديم القروض بطريقة عشوائية وتقييم خطر القرض والوقاية منه بطرق حديثة.

❖ **دوافع اختيار الموضوع :**

- **دوافع موضوعية :** الانتشار المتزايد لعمليات منح القروض التي يقابلها زيادة في مخاطر المرتبطة بها، مع بروز الطرق الحديثة لتقدير هذه المخاطر و تسييرها.
- **دوافع ذاتية :** تسيير المخاطر موضوع حيوي و فعال وهو في صميم التخصص مما يحرك الرغبة في الإطلاع على عمل البنوك و كيفية سير العملية الائتمانية بكافة جوانبها.

❖ **المنهج و الأدوات المستخدمة :**

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث :

- **المنهج الوصفي :** تم اعتماده في الجانب النظري لعرض الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع من خلال الكتب ، المواقع الإلكترونية، المقالات ، الأطروحات و مذكرات التخرج .
- **المنهج التحليلي :** تم اعتماده في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية على المستوى القرض الشعبي الجزائري لتحليل و معالجة النتائج المتحصل عليها من نموذج القرض التنقيطي.
- **الأدوات المستخدمة :**
  - البرنامج الإحصائي SPSS و برنامج Excel.

❖ **الإطار الزماني و المكاني للدراسة :**

- **الإطار المكاني :** دراسة ميدانية في القرض الشعبي الجزائري بالعاصمة.
- **الإطار الزماني :** الدراسة كانت تضم عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من القروض في الفترة الممتدة بين 2016-2018.

❖ **صعوبات الدراسة :**

- المعرفة المتواضعة بالبرنامج الإحصائي SPSS .
- صعوبة إيجاد المراجع المتخصصة و المرتبطة مباشرة بتسيير المخاطر الائتمانية .
- صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية خاصة المتعلقة بالقرض التنقيطي .
- نوبات المرض بالصداع النصفي القوي إثر استعمال الحاسوب لأوقات طويلة .

❖ **خطة البحث :**

اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول ، إذ تناول الفصل الأول الإطار النظري للقروض و إدارة المخاطر الائتمانية و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث فرعية تم في المبحث الأول التطرق إلى أهم مفاهيم وأنواع القروض البنكية إضافة إلى تحديد مراحل العملية الائتمانية ، بينما تناول المبحث الثاني أهم المخاطر البنكية والمخاطر الائتمانية على وجه الخصوص باعتبارها المحور الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الدراسة في حين تطرق المبحث الثالث إلى تحديد مفهوم وخطوات إدارة المخاطر الائتمانية.

أما الفصل الثاني تناول طرق تقدير مخاطر القروض و دور لجنة بازل في تسييرها ، حيث تناول المبحث الأول الأساليب الوقائية و العلاجية لهذه المخاطر ، في حين خصص المبحث الثاني إلى مقررات لجنة بازل و تطرق المبحث الأخير إلى الطريقة الكلاسيكية و الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية .

و أخيرا الفصل الثالث الذي تم تخصيصه لتطبيق المكتسبات النظرية المحصل عليها، وذلك عن طريق إخضاع عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات المقترضة على مستوى القرض الشعبي الجزائري إلى تحليل إحصائي باستعمال طريقة القرض التنقيطي وهذا بغية اتخاذ قرار ائتماني سليم.

الفصل الأول

مقدمة الفصل :

تعتبر البنوك من المؤسسات الربحية في المقام الأول ، إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالبنك يمنح تمويلا أو تسهيلا ائتمانيا للعملاء للثقة التي يوليها إياهم ، ويستلزم ذلك من البنك أن يضع آليات و ميكانيزمات لضبط عملية منح هذه الأموال وهذا لعدة أسباب أولها وأهمها ضمان حق البنك لدى العملاء من أجل المحافظة على موارد البنك وضبطها.

وعلى الرغم من التحول الجوهري و التطور الايجابي الذي مس النشاط الاقتصادي ككل والنشاط المصرفي على وجه الخصوص نتيجة اقتحام البنوك لأسواق جديدة وتأديتها لوظائف حديثة ، إلا أن القطاع المالي شهد بعض الأزمات سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، والتي كانت مشاكل البنوك السبب الرئيسي في قيامها حيث أرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر البنكية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان ، والتي تتطلب من البنوك التجارية إدارتها و اتخاذ سلسلة من التدابير بغية الحد من هذه المخاطر.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مفصلة على النحو التالي :

- **المبحث الأول :** نظرة شاملة حول القروض البنكية.
- **المبحث الثاني :** مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية.
- **المبحث الثالث :** إدارة مخاطر الائتمان.

المبحث الأول : نظرة شاملة حول القروض البنكية

تعتبر وظيفة الإقراض من بين الوظائف الأساسية للبنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ، حيث تقوم القنوات البنكية بتجميع المدخرات المختلفة بغية إعادة تصريفها على شكل تسهيلات ائتمانية من أجل سد حاجات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة لهذه الأموال ، بناء على ما تقدم سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض وذلك بالتطرق إلى كل من مفهومها و أهميتها، أنواعها و الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منحها.

المطلب الأول : مفهوم القروض البنكية وأهميتها

الفرع الأول : تعريف القروض البنكية

- يعرف القرض على أنه مبلغ من المال يضعه المقترض و يسمى بالدائن بين أيدي المقترض ويسمى بالمدين ، لمدة زمنية معينة و لغرض معين أو غير معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، وقد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة التواريخ [1] .
- هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس مال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه [2].
- وقد عرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين " الثقة و المدة " [3].

وهناك عدة معاني لها علاقة بكلمة الإقراض وهي:

- **المركز الائتماني:** ويمثل قابلية الحصول على القرض.
- **أداء الائتمان :** وهي عبارة عن وثيقة توضح الالتزامات.
- **خط الائتمان :** وهو أقصى مقدار من الائتمان يمكن للبنك منحه.
- **المخاطرة الائتمانية :** يقصد بها احتمال عدم سداد القرض وفق الشروط المتفق عليها.

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات تقنيات وتطبيقات - بدون طبعة ، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2000، ص 37 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص 141.

[3] عبد الحق أبو عتروس ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

الفرع الثاني : أهمية القروض البنكية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد و المؤسسات والمشروعات في الاقتصاد بالأموال اللازمة ، ومن خلال هذا فإن القروض تكتسي أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) [1].
- تمويل متطلبات الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات، فالقرض يمكن العميل من شراء المواد الأولية، الزيادة في أجور المتخصصين لعملية الإنتاج و تمويل العمليات الآجلة. كما تساعد الوسطاء - تجار التجزئة والجملة - في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل[2].
- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية فالقروض في حالة انكماشها تؤدي إلى الكساد و في حالة الإفراط تؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين يمكن التحكم فيهما من خلال السياسة الإقراضية.
- أداة بيد الدولة للرقابة و تستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يسرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.
- تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستيراد.
- تعمل القروض البنكية على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة وبالتالي تقدم النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع .

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية

عادة ما يعرض البنك التجاري مجموعة مختلفة من القروض تسهل عليه تتبع نشاطه بما يتواكب مع حاجيات الاقتصاد المختلفة اعتمادا على عدة معايير للتبويب.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص 104.

[2] ابراهيم لوراتي ، القروض البنكية وإجراءات منحها ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - العدد 31 ، ص 202 .

الفرع الأول : تصنيف القروض حسب آجالها

1. **القروض قصيرة الأجل :** تبلغ مدتها عادة أقل من سنة ، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء ، ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض ، وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي [1] :

أ.قروض الإعارة : وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة ، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون.

ب. الحساب الجاري : هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي ، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

2. **القروض متوسطة الأجل :** توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات وتستخدم هذه القروض في تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات و التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريا الصندوق وتنقسم إلى نوعين:

أ. قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة : يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ، وتجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

ب. قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة : البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض ، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

3. **القروض طويلة الأجل :** توجه لتمويل الاستثمارات الضخمة (أراضي ، مباني ، عتاد ثقيل) مدتها بين السبع سنوات والعشرين سنة ، وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة ، الأمر الذي يجبر المانحين البحث عن خيارات متاحة أهمها اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو طلب ضمانات حقيقية .

[1] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر 2001، ص 259.

الفرع الثاني : تصنيف القروض حسب الغرض:

1- القروض الاستهلاكية : وتستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي ، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل ، أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها ، البنوك تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى .

2- القروض الإنتاجية : وهي التي تمنح بهدف تدعيم الطاقة الإنتاجية عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية.

3- القروض التجارية : وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلى المنتجين المزارعين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فيها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى[1].

4- القروض الاستثمارية : تمنح هذه القروض لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها مثل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة ، وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية وأيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية .

الفرع الثالث : تصنيف القروض حسب الضمان المقدم

1- **القروض المضمونة :** معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة وتعرف باسم " ضمانات تكميلية " ، لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة ، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجا في الميدان المصرفي وينقسم إلى:

أ. **قروض مكفولة بضمان شخصي :** ويتم ذلك بقيام شخص خلاف المقترض بكفالة المقترض والتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقترض عن الدفع وعادة يكون شخص يتمتع بثقة البنك المقرض [2].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع سبق ذكره ، ص115 .

[2] حسين طيب ، وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص ، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2012 ، ص 136 .

ب. قروض مكفولة بضمان عيني(حقيقي) : وتنقسم إلى [1] :

- **قروض بضمان بضائع:** يودعها المدين لدى البنك ويشترط أن تكون قابلة للتخزين و التأمين.
- **قروض بضمان الأوراق المالية** : يشترط أن تكون جيدة وسهلة التداول
- **قروض بتأمين الكمبيالات:** يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمر من أشخاص آخرين معروفين للبنك وتكون كمبيالات مظهرة للبنك.

2- القروض غير المضمونة : يعرف هذا النوع عادة بالائتمان الشخصي، وتمنح هذه القروض بناءا على السمعة الحسنة للعميل وتعهد بالتسديد عند تاريخ الاستحقاق.

الفرع الرابع: تصنيف القروض وفقا للشخص المقترض :

1. **قرض بنكي خاص:** هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، ويعتمد منحه على الملاءة المالية (الحالية و المستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان.
2. **قرض بنكي عام :** هو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة) والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية ،وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية [2].

المطلب الثالث : معايير و إجراءات منح الائتمان

الفرع الأول: معايير الجدارة الائتمانية :

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان بالشكل الذي يحفز و يدفع البنك إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة و من أهمها:

1. نموذج الائتمان المعروف 5C's :

---

[1] عادل أحمد حشيشي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2004 ، ص 143 .

[2] حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2002 ، ص 96 .

سميت هذه المعايير بـ5 C's لأنها تبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية وهي :

أ. **شخصية العميل (Caractère)** : ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته ، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل ، وتعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات في مقدمتها الأمانة ، الكمال المثابرة، والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه [1].

ب. **قدرة العميل(Capacité) :** وهي تدل على القدرة الافتراضية للعميل التي تحدد مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمه الدين ، ولقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل[2].

ت. **رأس المال(Capital) :** يعتبر رأس مال الزبون أحد أهم أسس القرار الائتماني ، باعتباره يمثل ملاءة الزبون المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطيه القرض الممنوح له ، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل الزبون في التسديد.

ث. **الضمان أو الرهن الحيازي (Collatéral)** : يعرف الضمان بأنه الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه ، لذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة اكبر لحماية حقوق البنك.

ج. **الظروف المحيطة(Conditions) :** يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية.

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 158 .

[2] صبرين بنية ، شريط عابد ، أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة تيارت ، الجزائر ، ص 110 .

الشكل رقم 1 : نموذج الائتمان المعروف ب 5C's .

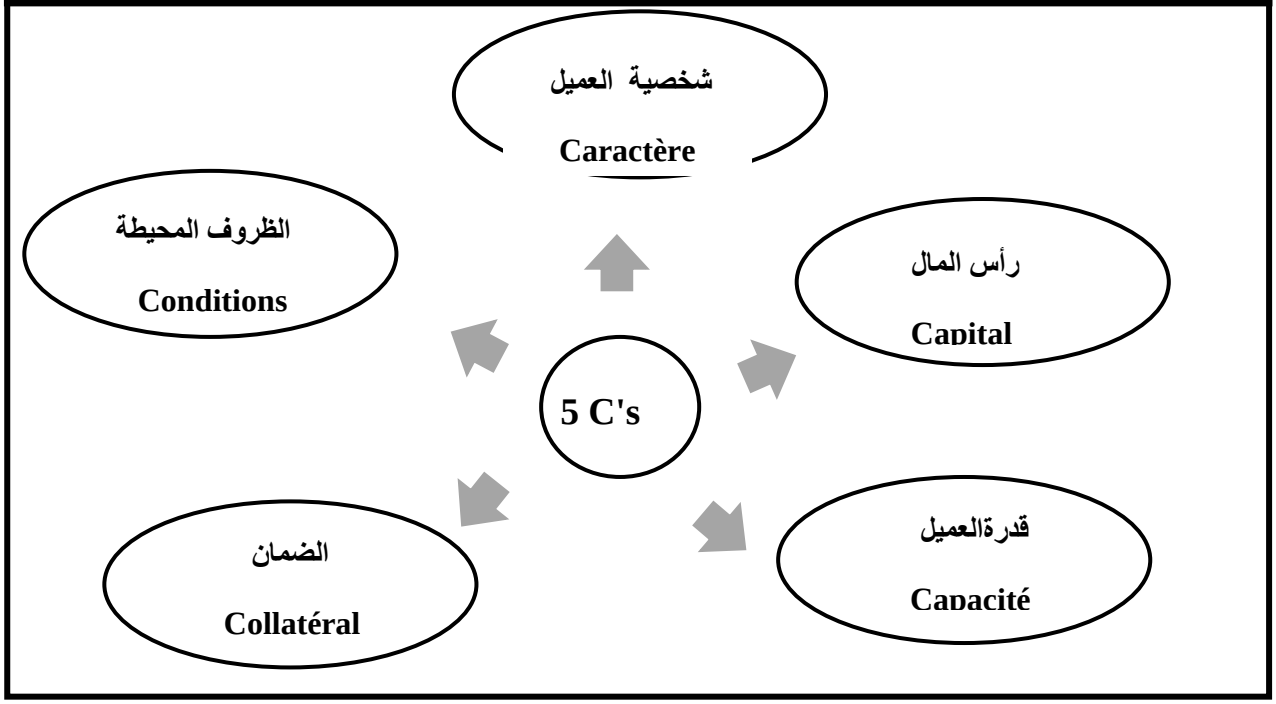

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة .

2. نموذج الائتمان المعروف بPRISM :

يعتبر هذا النموذج من احدث النماذج المستخدمة في تحليل الائتمان ويعطي فكرة عن جوانب القوة والضعف لدى العميل و تتكون عناصر هذا النموذج من[1] :

أ. **التصور (Perspectives) :** يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان و الهدف من ذلك الوقوف على وضع العميل ومخاطر منحه الائتمان والتعرف على استراتيجيات التمويل لدى العميل .

ب. **القدرة على السداد (Remboursement) :** مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة الزبون على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها. ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها الزبون عندما يستعد لتسديد الائتمان.

ت. **الغاية من الائتمان (Intention) :** أي تحديد الهدف من الحصول على الائتمان ومعرفه الغاية منه وأن يحدد المجال الذي سيتم استخدام ذلك الائتمان فيه لتحديد مدى مناسبة منح الائتمان

[1] مصطفى أحمد حمد منصور ، يوسف التوم شهاب الدين ، أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية ، العدد الأول 2012 ، ص3 .

للعميل ومدى موافقة ذلك مع سياسة المصرف وقدرات العميل وخبراته إضافة للتعرف على مدى تناسب مبلغ وحجم الائتمان مع غرض التمويل.

ث. **الضمانات(Sauvegarde) : وهي** خط الدفاع الأول والأساسي للمصرف لضمان أمواله وحقوقه فيما إذا تخلف عن السداد ، وبالتالي يجب تحديد نوعية هذه الضمانات وقيمتها ومدى قانونيتها سواء العينية منها او التي تعتمد على المركز المالي للعميل.

ج. **الإدارة (Management) :** أي التعرف على الهيكل التنظيمي للعميل والفعل الإداري له وللمدراء الموجودين وكذلك التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وتحديد قدرته في تحقيق النجاح والنمو[1] .

الشكل رقم 2 : نموذج الائتمان المعروف ب PRISM .

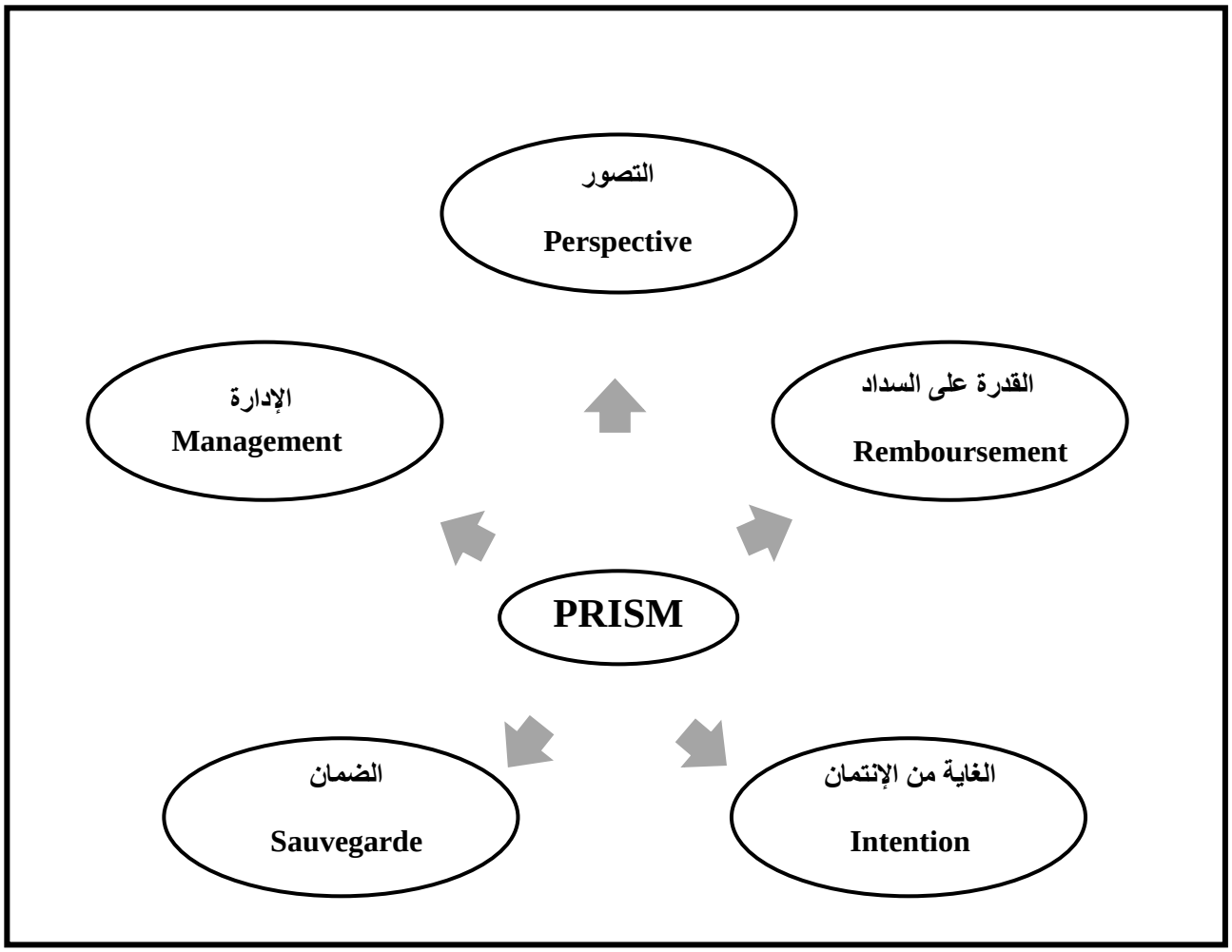

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1] السنوسي محمد الزوام ، مختار محمد ابراهيم ، إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 16 .

الفرع الثاني : إجراءات منح الائتمان

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار(القبول أو الرفض) والتعاقد، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي [1] :

أ. **الفحص الأولي لطلب القرض** : يتم دراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض خاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويمكن للبنك الاستمرار في دراسة طلب القرض أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح أسباب الرفض.

ب. **التحليل الائتماني للقرض:** يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة العميل الائتمان من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على تعاملاته مع البنك ومدى ملائمة رأس ماله.

ت. **التفاوض مع العميل :** تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديدا مبلغ الائتمان ، كيفية الصرف منه ، طريقة سداده ، الضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة ، ويتم هذا التفاوض على أساس " أنا أكسب وأنت تكسب وليس على أساس أنا أكسب وأنت تخسر[2]" .

ث. **اتخاذ القرار:** قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

ج. **صرف قيمه القرض** : بعد توقيع عقد القرض بين البنك والزبون مقدم طلب الإقراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف الزبون كلية، حيث يكون من حق الزبون سحب كل المبلغ أو جزء منه [3].

ح. **متابعة القرض و المقترض :** هذا بهدف الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض ومعرفه تصرفات المقترض التي تستدعي من البنك اتخاذ إجراءات قانونية للحفاظ على حقوقه أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

---

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر ، 2002 ، ص 279 .

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 2003 ، ص134 .

[3] عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن ، 1996، ص 222.

خ. تحصيل القرض : من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الأقساط وفقا لجداول

السداد المتفق عليها في عقد الائتمان ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضح فيه كافه المستندات الخاصة بالقرض [1].

الشكل رقم 3 : إجراءات منح الائتمان .

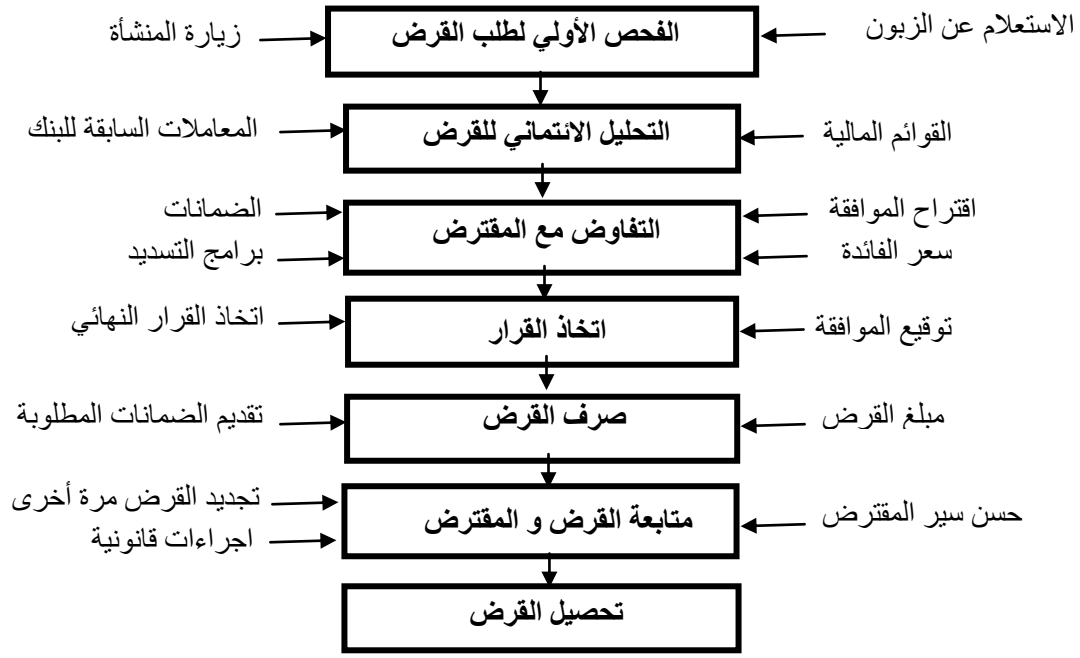

المصدر : منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة ، مكتب العربي الحديث ، مصر ، 2010،ص205.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعتها، وهي في النشاط المالي والاقتصادي أشد تأثيرا وأكثر وضوحا ، فالمخاطر التي يتعامل معها البنك مستقبلية أو تمثل التغير الذي

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

يحدث على أصل معين أو قيمة الأموال الخاصة ، وإن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها.

المطلب الأول : لمحة عامة حول المخاطر البنكية

الفرع الأول : مفهوم الخطر

- حالة من عدم التأكد أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المادية او الاقتصادية [1].
- عبارة عن حالة تتضمن إمكانية حدوث اختلاف مضاد للنتائج المتوقعة أو المرجوة [2].
- الخطر هو حالة من عدم التأكد من وقوع خسارة معينة [3].

الفرع الثاني : تعريف المخاطر البنكية

- تعرف المخاطر البنكية على أنها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام الفوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية [4].
- احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته [5] .

الفرع الثالث : أنواع المخاطر البنكية

- **المخاطر الائتمانية :** ناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المناسب.
- **مخاطر السيولة :** تنشأ عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل زيادة في الموجودات.

---

[1] عبد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل سيفو ، إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009 ، ص 26 .

[2] منعم الخفاجي ، مدخل لدراسة التأمين ، مكتبة التأمين العراقي ، النسخة الإلكترونية، 2014 ، ص12.

[3] هارون نصر، التأمين في مواجهة الخطر، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 10 .

[4] حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية عمان للنشر ، الأردن ، 1996 ، ص 41 .

[5] عبد الناصر سيد درويش، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة " كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2007 ، ص 07 .

- **مخاطر سعر الصرف :** وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية.
- **مخاطر سعر الفائدة :** تنشأ نتيجة تحركات غير مواتية لأسعار الفائدة وهي مخاطر رئيسية بالنسبة للبنوك لأن معظم بنود الميزانية تولد إيرادات وتكاليف يتم ربطها بمؤشرات أسعار الفائدة في السوق.
- **مخاطر تسعير الأصول :** تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وبشكل خاص في محافظ الائتمان والاستثمار، وتعتمد على عوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية [1].
- **المخاطر التشغيلية :** تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية والفنية أو الحوادث مثل حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية وفي كفاءة إدارة المؤسسة أو عمليات السطو .
- **المخاطر الإستراتيجية :** تنشأ عن المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة او التنفيذ الخاطئ للقرارات ، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي[2].
- **المخاطر القانونية :** تنشأ بسبب نقص أو خطأ المشورة القانونية أو الوثائق ذات الصلة ، فضلا عن ذلك قد تفشل القوانين السارية في حل قضايا قانونية تتعلق بمصرف من المصارف .
- **مخاطر السمعة :** تنشأ من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

المطلب الثاني: المخاطر الائتمانية ومصادرها

الفرع الأول : تعريف المخاطر الائتمانية:

- هي عدم استعادة البنك للفائدة أو أصل المبلغ المقترض أو كليهما و ينشأ هذا بعدة أسباب .
- مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية أو المؤسسات المالية غير النقدية من جراء عجز مقترض عن سداد دين أو في حالة تدهور المركز المالي لهذا الأخير بعد حصوله على قرض[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص194 .
[2] موسى شقيري، نوري وآخرون ، إدارة المخاطر ، دار النشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، 2012 ، ص 298.
[3] طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره،ص 243 .

الفرع الثاني : مصادر المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم مصادر المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى ما يلي [2]:

1. **المخاطر الخاصة " المخاطر غير النظامية " :** وهي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة من بينها ضعف الإدارة المصرفية ، الأخطاء الإدارية، الإضرابات العمالية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة ، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك .
2. **المخاطر العامة " المخاطر النظامية " :** ويقصد بها جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف البنك ، بفعل عوامل اقتصادية ، سياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها ، من بين هذه المخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية .

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

المطلب الثالث : أنواع المخاطر الائتمانية

تختلف وتتعدد تصنيفات المخاطر الائتمانية وهذا نتيجة لتنوع القروض المصرفية إضافة إلى اختلاف المقترضين ومجالات الإقراض ومن بعض هذه الأنواع ما يلي:

1) **مخاطر العجز عن السداد :** هي احتمالية تخلف المقترض عن سداد إجمالي مبلغ القرض ويتم الإعلان عن حالة العجز عن السداد عندما لا يتم الوفاء بالمبالغ أو الأقساط المجدولة في مواعيدها أو بعد فترة مقدرة بثلاثة أشهر بعد حلول ميعاد الاستحقاق.
2) **مخاطر التعرض للمخاطرة :** يمكن تعريفه على أنه المبلغ المعرض للمخاطرة في حالة حدوث العجز عن السداد دون أخذ المبالغ المسترجعة من القرض في الاعتبار[3].
3) **مخاطر الاسترداد :** يبنى مفهوم هذه المخاطرة على مدى إمكانية استرجاع مبالغ القرض المعرضة للخسارة، وتبقى احتمالية استرجاع هذه المبالغ في حالة العجز عن السداد غير قابلة للتنبؤ، إذ تتوقف هذه الأخيرة على عدة عوامل نجد من أهمها نوعية العجز عن السداد ومدى

جودة الضمانات المستلمة من المقترض ، إضافة إلى الظروف الخارجية المحيطة بالمقترض وقت عجزه عن السداد[1].

يعتبر الضمان البنكي من العوامل المخففة للمخاطرة الائتمانية بشرط تأكد البنك من طبيعة هذه الضمانات وملكيتها وإمكانية بيعها أو تملكها .... إلخ ، ويلخص الشكل الموالي الآليات الأساسية لتأثيرات الضمانات المخففة للمخاطرة :

الشكل رقم 4 : تأثير الضمانات على المخاطر.

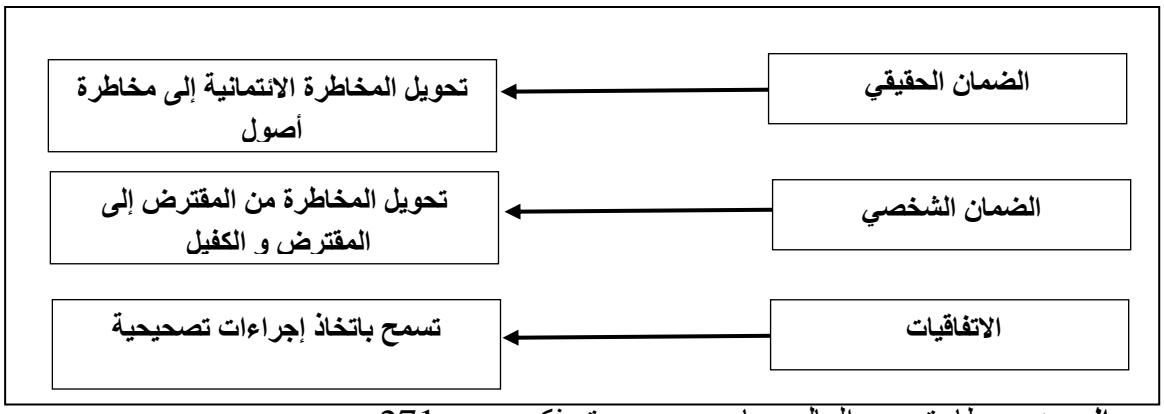

المصدر : طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 271.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان

إن إدارة المخاطر هي أحد مجالات البحث المهمة في المؤسسات المالية بصفه عامة والبنوك بصفة خاصة ، لذلك كان لابد قبل البداية في عرض طرق وأساليب استخدامها والدخول في حيثياتها أن نأخذ تصورا مجملا عنها بحيث نتطرق إلى ماهيتها ، خطواتها ، مناهجها ومهامها .

المطلب الأول : ماهية إدارة مخاطر الائتمان

الفرع الأول : مفهوم إدارة المخاطر

- إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى[2].

[1] فيلالي طارق ، مدى اعتماد المصارف التجارية الاردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك الأردن ، 2011 ، ص 17 .
[2] طارق حماد عبد العال ، إدارة المخاطر ، كلية التجارة ، عين شمس،الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 ص 50.

- هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها و مراقبتها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر[1].
- هي تنظيم متكامل يهدف الى متابعة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].

الفرع الثاني: مفهوم إدارة مخاطر الائتمان:

- تتمثل إدارة مخاطر الائتمان في مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى حصر مخاطر القروض وتقليلها إلى أدنى حد ممكن أي هي الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الانحراف الكمي والزمني بين ما هو متوقع في العملية الائتمانية وما سيحدث مستقبلا[3].
- يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية [4] .

الفرع الثالث : مبادئ إدارة المخاطر

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب المبادئ الأساسية التالية [5] :

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات ، كما تقوم بمراقبة و قياس المخاطر بشكل دوري ؛
- تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها ؛

---

[1] رفيق بشوندة وسمرد نوال، أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -مقاربة نظرية- ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، العدد31 ، ديسمبر، سوريا،2014، ص56.

[2] طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

[3] كمال رزيق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، 2012، ص 10.

[4] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

[5] حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل -الجزائر- ، جوان 2005 ، ص 9 .

- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة[1].
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة .

المطلب الثاني: خطوات ومناهج إدارة المخاطر

الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة خطوات تسمح بالتخفيف من حدتها والتقليل من خسائر البنك، يمكن تلخيص هذه الخطوات في ما يلي[2]:

1. **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها ، ويمكن التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها .
2. **قياس المخاطر:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث المدة، الشدة واحتمالية حدوثها، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .
3. **ضبط المخاطر:** يتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر، يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، كما يتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية[3].
4. **مراقبة المخاطر:** على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين

---

[1] نعيمة بن العامر ، المخاطرة والتنظيم الاحترازي ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف -الجزائر- يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، ص 470

[2] موسى نوري شقيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 303-304 .

[3] عبد الحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1999 ، ص 314.

التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدي البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات [1] .

الشكل رقم 5 : خطوات إدارة المخاطر.

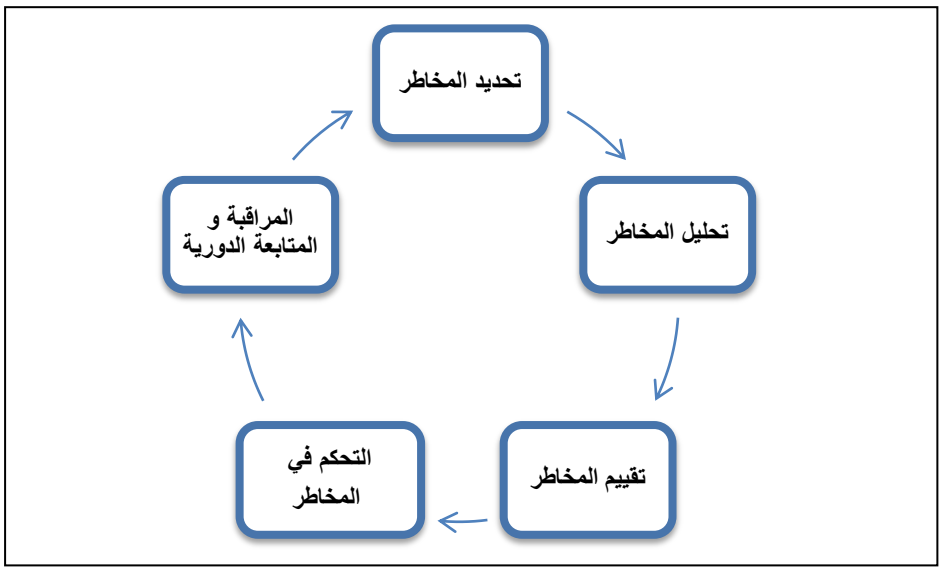

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد علي عاطف عبد المنعم و اخرون، تقييم و ادارة المخاطر، مركز الدراسات العليا و البحوث، مصر 2008.

الفرع الثاني: مناهج إدارة مخاطر الائتمان

تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي[2] :

1. **المنهج الأول :** يعرف ب"المنهج التمييزي" ويقوم على فكره تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم ، وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملائمة المالية له .

[1] رجاء داودي ، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2013 ، ص 43 .
[2] جهاد حفيان ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة ورقلة -الجزائر- ، 2012 ، ص 64 .

2. **المنهج الثاني :** يعرف ب"المنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر محتملة الحدوث؛
- تركز المخاطر؛ قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

المطلب الثالث : مهام إدارة مخاطر الائتمان البنكي

تتمثل أهم مهام إدارة مخاطر الائتمان في[1] :

- **إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك و محفظته الائتمانية :** يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي و التنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات و ذلك بغرض تصميم الجداول التي تستخدم في التقييم.
- **إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي :** تهدف هذه العملية لإيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط، العميل و على مستوى المحفظة ككل، مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما مخاطر النشاط الاقتصادي والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك ة أسس و معدلات يتم إتباعها (مثلا معدلات الربحية للنشاط).
- **التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء :** يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان،حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية التعرف على المخاطر الائتمانية بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به والتي تم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة ، الهيكل التمويلي ، نسب الربحية ...) وأخرى غير مالية (المشروع ، إدارة الاستعلام ، الزيارة الميدانية ...) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية .

---

[1] منال منصور ، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي ، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، أكتوبر 2009 ، ص 3-4 .

- **إعداد تقارير شهرية ودورية والعمل على الحد من المخاطر الائتمانية :** تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه، بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظم الإنذار المبكر، وبيان على مدى توافق الضمانات مع التسهيلات الممنوحة.

تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديده، قياسها، متابعتها و الرقابة عليها.

خلاصة الفصل :

أثبت هذا الجزء من الدراسة الارتباط الوثيق بين العائد والمخاطرة بشكل عام ، إذ تعتبر مخاطر القرض جزءا لا يتجزأ من النشاط اليومي والمعتاد للبنوك التجارية والمتعلقة بوظيفة الوساطة المالية ، حيث يمكن أن تتعدد صور المخاطر الائتمانية انطلاقا من الصور البسيطة كتأخر المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وصولا إلى الخسارة النهائية لمبلغ الدين الإجمالي.

وعلى الرغم من أن القروض المصرفية يتم منحها وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا ، إلا أن البنك في الواقع يتحمل مستوى معينا من المخاطر بغض النظر عن طبيعة الضمانات التي تحصل عليها.

القرض والخطر معنيان مترادفان لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، لذا تسعى إدارة المخاطر الائتمانية إلى تقليص هذه المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد. ارتأينا أن تكون الوجهة القادمة نحو أساليب تسيير هذه المخاطر والتدابير الاحترازية التي يعتمدها البنك عند اتخاذ قراره فضلا عن ضمان استرجاع أمواله.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل :

تؤدي مخاطر القروض إلى تذبذب وتقلب في عوائد محافظ الائتمان في البنك من خلال انحراف الأرقام الفعلية المتحققة عن ما هو مخطط له ، و لضمان استمرارية البنك و عدم تعرضه للإفلاس يلجأ إلى أساليب التسيير المختلفة للتخفيف من حدة هذه المخاطر .

وقبل أن تشرع البنوك التجارية في عملية منح القروض، يجدر بها القيام بدراسات معمقة لاتخاذ ذلك القرار ، وتتمحور تلك الدراسات حول تقدير مخاطر القروض التي ستمنحها من خلال عدة طرق ، وذلك بهدف معرفة فرص النجاح وحصر عناصر التهديد التي ستواجهها البنوك مستقبلا وفي ظل هذه الدراسة تتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ قرار يقضي بمنح القرض من عدمه.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي :

- **المبحث الأول :** أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية.
- **المبحث الثاني** : دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض.
- **المبحث الثالث** : طرق تقدير مخاطر القروض.

المبحث الأول : أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية

يرتكز مفهوم تسيير المخاطر على مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها من خلال تحديد نوعية هذه المخاطر، قياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها.

المطلب الأول: الاستعلام المصرفي و الأسلوب الوقائي

تعتمد البنوك في تسيير مخاطر القروض محتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة عن قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر.

الفرع الأول : الاستعلام المصرفي

يعد جهاز الاستعلامات أداة فعالة للحصول على المعرفة الصحيحة والتفصيلية والكاملة حول ما يؤثر على نشاط الإقراض ، وذلك من خلال البحث والتحري عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة حول وضعية العميل المالية والشخصية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ، ومن أهم مصادر الحصول على هذه المعلومات نجد[1] :

1. **إجراء مقابلة مع طالب القرض :** تكشف المقابلة الشخصية مع العميل للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة حول وضعية المؤسسة ونشاطها و مركزها التنافسي وخططها المستقبلية، كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية مما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقييم ومعرفة مستوى المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح.
2. **المصادر الداخلية من البنك :** يعد التنظيم الداخلي للبنك مصدرا هاما في قرار منح القروض خاصة إذا كان المقترض ممن سبق له التعامل مع البنك، ويتم تحديد مصادر المعلومات الداخلية بواسطة :

   - الحسابات المصرفية للعميل التي تحدد طبيعة علاقته مع البنك من خلال الكشف عن وضعيته ما إذا كان دائنا أو مدينا ؛
   - الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه ؛
   - التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

[1] نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009 ، ص 31 .

3. **المصادر الخارجية للمعلومات :** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى، الموردين، نشرات دائرة الإحصاءات العامة، الغرف التجارية، الجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر[1].

4. **تحليل القوائم المالية :** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات، تهتم إدارة القروض بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة و إعداد وتحليل القوائم المستقبلية، والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية كفيلة لسداد القرض مع الفوائد.

الفرع الثاني: الأسلوب الوقائي

بهدف الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة القروض إلى متابعة القرض الممنوح تجنبا للمخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

1) **طلب الضمانات الملائمة:** تعد من أهم و أنجع الإجراءات الوقائية حيث تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب ، لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل و بالتالي تعويض البنك واستعادة التمويل المقدم ، يركز البنك على نوعين من الضمانات[2] :

أ. **الضمانات الشخصية :** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل قيمة القرض والفوائد ، فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم[3] :

- **الكفالة :** هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .
- **الضمان الاحتياطي :** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حاله عدم قدرة احد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

---

[1] أحمد غنيم ، الديون المتعثرة والائتمان الهارب ، بدون دار نشر ، 2000 ، ص 38 .
[2] مفتاح الصالح ، فريدة معارفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .
[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 165-166 .

- **تأمين الاعتماد :** ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد .

ب. **الضمانات الحقيقية :** تقوم على تخصيص ملك ما أو شيء ذو قيمة لفائدة الدائن كضمان لتسديد دينه، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار[1] :

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان؛
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى .

2) **الحد من التركز الائتماني :** يقصد بها توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه و الامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين و هو ما يشكل مخاطر يتعين الحد و التقليل منها من خلال[2]:

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد ما بين 10%_25% من رأس مال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية؛
- عند تقدير حجم المخاطر يتم طلب الضمانات لأن الضمانات الحقيقة لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة؛
- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا - لجنة بازل للملاءة المصرفية
- و يتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم و كاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة .

3) **الكفاءة في إعداد السياسة الإقراضية :** وتتمثل في مجموعة من الأسس والشروط التي يتم مراعاتها في إطار الإجراءات والتدابير العامة ، لذا على إدارة البنك تكليف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكإفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف و خطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها .

---

[1] الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره ، ص 168 .

[2] صلاح الدين حسين السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد ، دار الوسام للطباعة ، 1998 ، ص 72-73 .

المطلب الثاني: الأسلوب العلاجي

تبدأ عملية المعالجة مع ظهور أول حادث " عدم تسديد " وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، بداية بعملية التحصيل وإذا تعثرت هذه الأخيرة تبدأ عملية معالجة المخاطر.

الفرع الأول : تحصيل القروض :

تعتمد وظيفة التحصيل على الركائز التالية[1]:

أ. **رد الفعل** : يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن مما يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل عند حدوث خلل لدى الزبون.

ب. **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع :** يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

ت. **التصاعد :** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر .

ث. **تسيير الحسابات :** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

الفرع الثاني : معالجة القرض :

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية ، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون ، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها[2].

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا ، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات . هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية ، وهذا إما إراديا

[1] حبيبة رزيقات ، برابح راوية ، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2019 ، ص 39.
[2] حفيان جهاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير ، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

ويمكن تلخيص عملية التحصيل من خلال وحدتين تتدخلان في تسيير الخطر وعملية تحصيل القرض وهما:

- **وحدة التحصيل الودي :** يكون هذا التدخل باستعمال الوسائل اللازمة مثل: البريد، البرقيات، الهاتف.. إلخ، لإقناع الزبون وتذكيره بالتزاماته. وإذا لم تجدي الوسائل السابقة يقوم بإجراءات أكثر فاعلية، وذلك بإرسال اعتذار رسمي عن طريق رسالة مع وصل الاستلام، أو أسلوب آخر وهو المقابلة وجها لوجه حيث ترسل ممثلا للمطالبة بتسديد المستحقات.
- **وحدة التحصيل القانوني :** بعد فشل مصلحة النزاعات الودية في تحصيل المستحقات، يلجأ البنك إلى مرحلة التحصيل القضائي التي تقوم بها مصلحة النزاعات القضائية كآخر مرحلة لتسوية وتسيير مخاطر القرض، ويكون ذلك برفع دعوى قضائية ضد الزبون لإجباره على تسديد ديونه و في حالة عدم دفعه ستتعرض ممتلكاته للحجز من طرف البنك وذلك بقوة القانون.

المطلب الثالث : إجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض

من وظائف البنكي الأساسية العمل على وضع الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه ، خاصة فيما يتعلق بعمليات الائتمان وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل و الإجراءات التي تتمثل أساسا في ما يلي[1]:

1. **توزيع خطر القرض** : إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.
2. **التعامل مع عدة متعاملين:** تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار التركز الائتماني ، يلجأ البنك إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

[1] الطيب داودي وآخرون ، إدارة المخاطر على القروض المصرفية، إشارة لحالة البنوك الجزائرية، مؤتمر الأردن، 2007 ، ص 8 .

3. **تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة** : تجنبا لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها ، يلجأ البنك إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معين بأرباح من نشاط أو قطاع آخر.
4. **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية :** حيث أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية (الكمية، الكيفية او الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذه بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض[1].
5. **التأمين على القروض :** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم المصرف متعامليه الاقتصاديين على التأمين حتى يتمكن من استيرادها ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
6. **تطوير أنشطة الرقابة الداخلية :** وذلك من أجل تجنب الكثير من الأخطار خاصة ما يتعلق منها بالجانب الإداري و المحاسبي[2].
7. **متابعة الائتمان :** لا يتوقف دور البنك عند منح الائتمان بل يمتد ليشمل متابعة هذه القروض والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة، ففي حالة عدم التسديد يقوم البنك باتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب وهنا يكون أمام نوعين من القروض:

أ. **النوع الأول :** يتمثل في القروض المتعثرة وهي تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه مع المماطلة في تزويد المصرف بالبيانات والمستندات المطلوبة ، وفي هذه الحالة يقوم المصرف إما بعمل ترتيبات متفق عليها مع العميل كتأجيل السداد أو إعادة جدولة السداد وإما يلجأ إلى السير بالإجراءات القانونية وملاحقة العميل قانونيا، كإغلاق حساب العميل وتحويل ملفه على العدالة.

ب. **النوع الثاني :** القروض الهالكة وهي التي استنفذت كامل الطرق الممكنة لتحصيلها وثبت عدم إمكانية تحصيلها وعلى هذا فهي ضمن تكاليف المصرف، ومن أهم مؤشرات هذه القروض هروب المقترض إلى خارج البلد أو لجوئه إلى أساليب التزوير في تعامله مع البنك، في هذه الحالة يجب على البنك أن يقوم بإعدام قيمة القرض لأن استمرار قيمة هذا الائتمان ضمن إجمالي القروض يؤثر على قدرة البنك لمنح تسهيلات جديدة.

---

[1] حسين يحيوش، تسيير مخاطر القروض ، المؤتمر العلمي الدولي السابع " إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة " ، جامعة الزيتونة ، 2007 ، ص 6 .

[2] عبد الحق أبو عتروس ، مرجع سبق ذكره، ص 58 .

8. **الإلغاء التام للتعاملات الاقتصادية غير الرسمية :** فالمتعارف عليه في الاقتصاديات النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص انتشار ظاهرة التعاملات الاقتصادية غير الرسمية ومن بينها تلك المتعلقة بالتعاملات المالية، وهذا في مجال منح القروض.
9. **تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة :** وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.
10. **تبني الأنظمة الخبيرة :** يقصد بها التعبير عن دور الحاسوب في محاكاة سلوك البشرية و جعله بديلا في مجال التسيير ، ونجد أن تقدير خطر القروض البنكية يحتل حيزا كبيرا ضمن مجموع تطبيقات الأنظمة الخبيرة حيث أنها تساهم بشكل فعال في المساعدة على اتخاذ قرار الإقراض خصوصا إذا تعلق الأمر باختصار الوقت وتخفيض التكلفة ، بما ينعكس على حجم القروض الممنوحة وبالضرورة على ربحية البنك[1] .

المبحث الثاني : دور لجنة بازل في تسيير مخاطر القروض

تهدف إدارة مخاطر القروض البنكية إلى تقليص الانحراف الكمي والزمني بين ما هو متوقع في عملية الإقراض وما سيحدث مستقبلا وتمثل لجنة بازل فضاء تأمل وتشاور يهدف إلى تحسين الفعالية والرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي.

المطلب الأول : اتفاقية بازل الأولى

بالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر ، إلا أنه يأخذ الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ، وهو ما نصت عليه لجنة بازل كونها نظام رقابي للمخاطر المصرفية .

الفرع الأول : نشأة لجنة بازل و أهدافها

تأسست لجنة " بازل " حول الرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية في ديسمبر 1974 ومقرها بمدينة " بال " بـ " سويسرا " ، وذلك بمبادرة من " لجنة قواعد وتطبيقات المراقبة على العمليات البنكية " ، وممثلي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة (G 10).

[1] عبلة روابح، تحسين قرار الإقراض باستخدام الأنظمة الخبيرة، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - ، 2020 ، ص 147 .

- **الدول العشرة:** بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

و كان البعث لتأسيس هذه اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها[1].

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية و إنما أنشأت من قبل محافظي البنوك المصرفية للدول الصناعية ، تجتمع اللجنة أربع مرات سنويا و تساعدها أربع فرق عمل مكونة من فئتين لدراسة مختلف الجوانب الرقابية على البنوك ، حيث استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية و إيجاد فكر مشترك في البنوك المركزية في مختلف في مختلف دول العالم يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي ، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية[2] . و تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثالثة أهداف رئيسية هي[3]:

- تقرير الحدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك ؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

إن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانيات من القرن الماضي حيث يعتبر السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم " بازل الأولى ".

---

[1] الشواربي عبد الحميدة ، إدارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الأسكندرية ، 2002 ، ص 82 .

[2] حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 2014 ، ص 94 .

[3] طبيبة عبد العزيز ، مراميي محمد ، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 11-12 مارس ، 2008 ، ص 93 .

الفرع الثاني : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 :

تعمل البنوك في اقتراض و إقراض الأموال ، و لأنها تقرض ، فان ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها ، و نوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها ، و عدم السداد في الوقت المحدد وارد دائما و يتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض و لهذا ما يهم المراقبين أن تدرك المصارف مخاطرها الائتمانية و أن تحتفظ بالحد الأدنى لرأس المال المطلوب[1].

لذا انطوت اتفاقية بازل الأولى على الجوانب التالية [2] :

1. معدل كفاية رأس المال أو نسبة كوك (ratio cooke) :

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) / مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر > = % 8

ويتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين :

- الشريحة الأولى وتسمى رأس المال الأساسي ويتمثل حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة ؛
- الشريحة الثانية وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في المكونات التالية : (الاحتياطات الغير معلنة ، احتياطات إعادة تقييم الأصول ، المخصصات العامة لديون المشكوك فيها ..).

[1] Mohamed AMBAR ، Gestion de Risque de Crédit par La Méthode RAROC , Diplôme Supérieur des Etudes Bancaire , Ecole Supérieure de Banque , Alger , 2007 , p 15.

[2] فايزة لعراف ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة مسيلة ، 2010 ص 18-19 .

2. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

قامت لجنة بازل بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين ، وذلك كأساس لقيام المخاطر الائتمانية فقط ، تاركة لسلطات الرقابة الوطنية حرية شمول المخاطر الأخرى في طريقة القياس وتتمثل هاتان المجموعتان في :

أ. المجموعة الأولى وينظر إلى دول هذه المجموعة على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم ، وتضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDEبالإضافة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة .

ب. المجموعة الثانية وتضم باقي دول العالم ، وينظر إلى هذه الدول على أنها دول ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى ، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لمجموعة OCDE و الدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي[1] .

3. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية ، إضافة إلى تشجيع البنوك على توظيف جزء أكبر من مواردها في أصول توفر لها سيولة عالية أو أصول ذات مخاطر متدنية نسبيا ، و يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة و اختلاف الملتزم بالأصل (المدين) من جهة أخرى. وتدرج الأصول حسب معدل الأصول بالأوزان (0 % ، 10 % ، 20 % ، 50 % ، 100 %)، ومن ذلك النقدية وزنها المرجح 0 %، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100 % ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، أعطيت الحرية للسلطات الرقابية المحلية في اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر، وللإشارة فإن عملية إعطاء وزن مخاطر لأصل ما، ما هو

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 30 .

إلا أسلوب ترجيحي للتفرقة بينه وبين أصل آخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة[1] .

4. معاملات تحويل الالتزامات العرضية :

ينظر إلى الالتزامات العرضية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال الأموال من البنك إلى الغير أي أنه أقل خطر من الائتمان المباشر، ويوضح الجدول التالي أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) :

الجدول رقم 1 : معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
100%	**بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)**
50%	**بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان ، تنفيذ عمليات مقاولات)**
20%	**بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات)**

المصدر : سليمان ناصر ، النظام المعرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 14-15 ديسمبر ، 2004 ، ص 290 .

5. التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988 :

- تم تعديل طريقة احتساب معيار كفاية رأس المال عام 1993 ليغطي مخاطر السوق وتقتضي هذه التعديلات إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين

[1] سمير آيت عكاش ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013 ، ص 23.

القائمتين وتتمثل في القروض المساندة لمدة عامين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

- موافقة لجنة بازل 1995 على سماح البنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق أعلى درجة من المرونة في تطبيق كفاية رأس المال.
- وأخيرا أصدرت لجنة بازل 1996 اتفاقية خاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق بعد أن كانت بازل الأولى تهتم بالمخاطر الائتمانية فقط .

حيث عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 (القيمة التي تتحصل عليها من قسمة 100 على 8 أي الحد الأدنى لرأس المال) كما يلي[1] :

إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) / (الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + (مقياس المخاطرة السوقية × 12.5)) > = 8%

الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة إلى بازل الأولى :

- لم تعد نسبة كفاية رأس المال المحتسبة وفق بازل 1 مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال ، و ذلك بسبب التطورات التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير ، فقد أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف و نسبة ملاءتها و التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات[2].
- التفريق بين المجوعتين (مجموعة دول كاملة العضوية والدول الأخرى) وفقا لأوزان المخاطرة ؛ أدى بالتأكيد إلى زيادة مشكلة إحجام المصاريف عن تمويل الدول النامية ، كما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لبنوك دول المجموعة الثانية قياسا ببنوك دول المجموعة الأولى[3].

---

[1] ميرفت على أبو كمال ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين - ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2007 ، ص 39 .

[2] سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 291 .

[3] سمير محمد عبد العزيز، ، اقتصاديات و إدارة النقود والبنوك ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، بدون سنة النشر ، ص 170 .

- لا تحفز المصارف على استخدام أساليب السيطرة في تخفيض المخاطر حيث أن اتفاقية بازل الأولى لا تسمح بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية و ضمانات الحكومات المركزية .
- لا تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار أثر التنويع في محفظة القروض ، فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط إنما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية .
- ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر تقلب أسعار الفائدة، مخاطر التشغيل ... إلخ.

المطلب الثاني : اتفاقية بازل الثانية

في ظل سلبيات الاتفاقية الأولى والانتقادات الموجهة إليها ، قامت الرقابة المصرفية خلال السنوات السابقة لعام 1999 م بعمل جاد لإصدار اتفاقية بازل الثانية.

الفرع الأول: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

1. المتطلبات الدنيا لرأس المال:

تعرض هذه الدعامة كيفية حساب متطلبات كفاية رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفقا للعلاقة التالية :

رأس المال / (مخاطر الائتمان + المخاطر التشغيلية + المخاطر السوقية) > = 8%

وتم إجراء تعديلات على المخاطر الائتمانية حيث سمحت لجنة بازل بثلاث بدائل لقياس تلك المخاطر :

- **المنهج المعياري أو القياسي "l'approche standardisée" :** تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان وتستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهانات لتغطية المخاطر الائتمانية[1].

[1] ميرفت علي أبو كمال ، مرجع سبق ذكره، ص 99 .

- **التصنيف الداخلي الأساسي لمخاطر الائتمان " l'approche IRB fondamentale":** حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر ، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة لمكونات المخاطر الأخرى .
- **التصنيف الداخلي المتقدم لمخاطر الائتمان "l'approche IRB avancée" :**

حيث تقوم البنوك باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر. وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربع عناصر هي[1] :

- **احتمال التعثر:** وهي تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض لفترة زمنية معينة.
- **أجل الاستحقاق :** التي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة تعرض.
- **الخسارة عند التعثر:** هو معدل الخسارة المتحققة بعد تعثر العميل.
- **التعرض للتعثر:** هي قيمة خسائر البنك في لحظة تعثر العميل وهي تختلف عن التزامات العميل اتجاه البنك في البداية حيث يمكن أن يكون هناك التزامات غير مسحوبة أو ضمانات تم استخدامها[2].

2. عمليات الرقابة الاحترازية :

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي تواجهها، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر ، تقييم متين لكفاية رأس المال، تقييم شامل للمخاطر، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية. وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية، التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال، بناء على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية بالبنوك ستكون خاضعة للرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضى الحاجة[3] .

---

[1] نبيل حشان دليلك إلى اتفاق بازل 2 ، الجزء الأول ، اتحاد المصارف العربية ، 2004 ، ص 8 .

[2] ابراهيم الكراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، مارس 2006 ، ص 10 .

[3] Basel Committee on banking supervision , International convergence of capital measurement and capital standard , Bank of international settlement , 2006 , p 204

3. **انضباط السوق (الشفافية المالية) :**

تعمل هذه الدعامة على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق ؛ حيث تساهم هذه المعلومات في إمكانية تقييمهم الجيد لمدى كفاية رأس مال البنك .

و تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى[1] :

- تحسين و تدعيم درجة الأمان في البنوك و المؤسسات التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الأمان في السوق؛
- تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح الدقيق و في الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة إلى اتفاقية بازل الثانية

- تتسم اتفاقية بازل الثانية بالتعقيد نسبيا، كون المقاربات المقترحة من طرفها تعتمد على تقلبات التطبيق و تحتاج إلى خبرات متخصصة و نظم معلومات مناسبة، و ما ينجم عن ذلك من تكاليف مالية؛
- تربط الاتفاقية مصير القطاع المصرفي بمجموعة محدودة من وكالات التصنيف (التنقيط)، التي لا تخضع لأية جهة رقابية ولا يمكن الجزم بمصداقيتها؛
- قد لا تتكمن وكالات التصنيف هذه من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الدول النامية على نحو دقيق.

المطلب الثالث : اتفاقية بازل الثالثة

تسببت الأزمة المالية العالمية 2008 م في إفلاس العديد من البنوك، واتضح قصور اتفاقية بازل 2 في تحقيق السلامة المالية للبنوك وصلاحية النظام المالي، مما استدعى طرح مقررات جديدة تحت عنوان مقررات " بازل 3 " بهدف إعادة الانضباط لأداء البنوك وتحقيق الاستقرار المالي العالمي.

[1] عبد العزيز طيبة ، محمد مرايمي ، بازل 2 وتسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 11-12 مارس 2008 ، ص 18.

الفرع الأول: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3

لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حالة حدوث أزمة أو شح في السيولة حيث تضمنت اتفاقية بازل 5 خمسة محاور إصلاح أساسية تتمثل في:

1. **متطلبات أعلى و نوعية أفضل لرأس المال :**

يقوم هذا المحور على تحسين نوعية و بنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك حيث[1]:

- اقتصر مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به و الأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها؛
- أما رأس المال المساعد اقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك.

وأسقطت بازل 3 كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة.

نسبة متطلبات رأس المال = رأس المال بتعريفة الجديد / الأصول المرجعة بمخاطرها + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.

2. **مخاطر الائتمان :** المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء سندات الخزينة و الأوراق المالية:

تشدد لجنة بازل في هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترصة المقابلة و الناشئة عن عمليات المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق .

3. **مؤشر الرافعة المالية :**

أضافت لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي .

[1] مصطفى بوبكر ، الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2015 ، ص151 .

4. **محدد الحماية النظامي :**

يهدف المحور الرابع إلى تجنيب البنوك إتباع سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار ، وتمتنع أيام الركود عن الاقتراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني ، ونسبة محدد الحماية النظامي هي بين [0-25 %][1].

5. **السيولة:**

أثناء الأزمة العالمية الأخيرة وانعكاساتها على النظام المالي و الأسواق بكاملها ، رغبت لجنة بازل في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين:

- الأولى هي نسبة تغطية السيولة و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم؛
- النسبة الثانية هي نسبة صافي التحويل المستقر التي تقيس السيولة البنيوية متوسطة و طويلة الأمد، الهدف منها هو توفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطة البنك.

الفرع الثاني : مضمون الاحتراز الجزئي و الاحتراز الكلي في بازل 3

تحتوي مقررات لجنة بازل 3 على مزيج من المقرارات التي تتضمن الاحتراز الجزئي وأبعاد جديدة في الاحتراز الكلي ، فهذا المزيج أصبح ضرورة حتمية ، بعد فشل الاحتراز الجزئي وحده في الحد من عدم الاستقرار المالي للأنظمة المالية[2] .

1. **مضمون الاحتراز الجزئي :** يتضمن مجمل العناصر التي تساعد في الحد من المخاطر على المستوى الجزئي كإدارة المخاطر وشفافية المعلومات على مستوى المؤسسات المالية والائتمانية، وذلك وفق إدارة ومراقبة المخاطر وانضباط السوق وحوكمت مؤسسات الائتمان والعقوبات.
2. **مضمون الاحتراز الكلي :** إن الحد من تقلبات الدورات المالية والرفع من مقاومة النظام المصرفي ككل، يتطلب الأخذ بتدابير ذات بعد احترازي كلي تستهدف المخاطر الناجمة عن الترابط البيني بين البنوك ذات الأهمية النظامية والتحديات المطروحة لعلاج فشل البنوك والخطر المعنوي.

---

[1] مصطفى بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 156 .

[2] حورية حمي ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات ، الجزائر ، 2005 ، ص 157 -158.

الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق بازل 3

تتحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات للبنوك ويمكن إجمالها فيما يلي :

- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر و إدراج مخاطر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية من جهة ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم مصدرا مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذ كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال ؛
- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات ؛
- الالتزام بمعايير السيولة و الرافعة المالية .

المبحث الثالث: طرق تقدير وتقييم مخاطر القروض

عند ممارسة البنك لنشاطه في تقديم القروض ، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة ، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع ، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا باستعمال عدة طرق.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية[1]

تتمثل أهم البيانات التي تستخدم في إعداد مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية في ما يلي[2]:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن جودة الأصول المعتمدة داخل المحفظة و نظام الإنذار الذي يتم حسابه بصفه شهرية على النحو التالي :
  - نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
  - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية.
  - نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض وإجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع وتوزيعها على عده قطاعات ونسبة القروض غير المضمونة إلى اجمالي المحفظة.

[1] عصام إسماعيل، مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 12 ، صندوق النقد الدولي 2021 ، ص 11 .
[2] عبد الحق أبو عتروس ، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

- بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد عن 10% من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد الحد الأقصى).
- بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمه الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية.
- تقارير عن الحالات الائتمانية التي تتوجب تحديد وضعيتها لضمان انتظام في السداد ، وتحديد اسباب تعثر الديون[1].

المطلب الثاني : الطريقة الكلاسيكية لتقييم خطر القرض.

يقوم البنك بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا ، ويعتبر التحليل المالي من أبرز الطرق المستعملة .

الفرع الأول : التحليل المالي كأداة للتقييم:

1. مفهوم التحليل المالي :

- يمكن تعريف التحليل المالي على أنه فحص وتلخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة معينة أو مجموعة من الدورات من نشاطها الصناعي أو التجاري وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية أو التحليلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بكميات وكيفيات معينة[2].
- بصفة مختصرة يتمثل التحليل المالي في مجموعة من التقنيات التي تسمح بالحكم على الحالة المالية للمؤسسة[3].

2. أهداف التحليل المالي :

- إعطاء صورة واضحة وحقيقية للمركز المالي للمؤسسة وذلك بوضع مؤشرات أولية حول مستوى السيولة وربحيتها ومردودية الأموال المستثمرة[1].

---

[1] حسين بلعجوز ، رابح بوقرة ، إدارة المخاطر المصرفية في حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي 07 ، الأردن ، 2007 ، ص 11-13 .

[2] ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - تحليل مالي - ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2000 ، ص 11 .

[3] M.Levaseur, Analyse et gestion financière ,édition dalloz, Paris, 1999 , p 43.

- استخدام المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية في ما يخص الاستثمارات، الخزينة... إلخ.
- تشخيص نقاط ضعف وقوة المؤسسة من الناحية المالية من أجل معالجتها والاستفادة منها.
- اتخاذ إجراءات تبحث عن التوازن المالي للمؤسسة وذلك بناءا على المعلومات المتحصل عليها من تشخيص وضعها المالي.
- تمكين البنوك التجارية من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من ديون، وبالتالي اتخاذ قرار منح القرض من عدمه ويكون ذلك بناء على المعلومات المقدمة في ملفات طلب القرض[2] .

الفرع الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وتبين مدى قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية من أجل الإيفاء بالتزاماتها المستحقة خلال السنة المالية، ويعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أبرز الطرق التي تمكن المؤسسات المالية المصرفية من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة حيث يكون استخدامها على حسب نوعية القروض المقدمة، ومن أبرز النسب المالية ما يلي[3]:

أ- **نسب السيولة :** هي مجموعة النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصيرة.

ب- **نسب النشاط** : تقيس هذه النسب مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها.

ت- **نسب المديونية** : تعتبر مقياسا لمدى اعتماد المؤسسة على أموال العملاء في تمويل احتياجاتها ومؤشرا للمخاطر المالية، من بينها نسبة التمويل الذاتي، نسبة التمويل الدائم ونسبة الاستقلالية المالية[4].

---

[1] J.Cabby , J.Kohel , gestion appliqué- analyse financière- , Dareios ans pearson, France, 2012 , p 28.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011 ، ص 27-28 .

[3] لحسن دردوري، دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، العدد 39/38 ، 2015، ص 328.

[4] آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدول تقديم القروض في البنك ؛ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد بوقرة الجزائر، 2009، ص 77.

ث- **نسب المردودية** : توضح قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها ، وينبغي أن تكون هذه المردوديه دائمة لتحقيق أرباح متتالية ، وتنقسم نسبة المردودية إلى نسبة مالية ، اقتصادية ، وتجارية[1].

الفرع الثالث : التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

يقصد بالتوازن المالي قدرة المؤسسة على الحفاظ على السيولة الكافية من أجل ضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية لذلك لا بد من دراسة وتحليل المؤشرات التالية:

أ. **وضعيه الخزينة** : تمكن من معرفة الوضعية الحقيقية والصحيحة لخزينة المؤسسة المقترضة ، فالبنك من أجل أن يتفادى الوقوع في أخطار عدم التسديد وهي من أبرز المخاطر الائتمانية يتم التركيز على هذا المؤشر والذي يوفر المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية للمؤسسة و بالتالي تبين قدراتها على توليد النقدية[2].

ب. **رأس المال العامل FR**: يعكس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن شاب دورة الاستغلال بعض التذبذب ، لذلك يجب أن يكون رأس المال العامل كافيا مقارنة مع المخاطر المتوقعة والناتجة عن احتمالات عدم التوافق ما بين آجال التسديد وآجال تحصيل الحقوق[3]. ويحسب رأس المال العامل بالعلاقة التالية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

ت. **احتياجات رأس المال العامل BFR :** يبين لنا قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات دورتها الاستغلالية بواسطة مواردها العادية ، حيث يتولد احتياج رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهه ديونها بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ، لذا على المؤسسة البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ويحسب كما يلي: احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان –الأردن–، ص 67–70.

[2] شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 2013 ، ص 181 .

[3] مبارك لسلوس، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 33 .

المطلب الثالث : طريقة القرض التنقيطي

إلى جانب الطريقة الكلاسيكية، تعتبر طريقة التنقيط من أهم الطرق الفعالة و المستعملة في تقييم أخطار الدفع .

الفرع الأول : مفهوم طريقة القرض التنقيطي

- **طريقة القرض التنقيطي وما يسمى Crédit scoring :** هي آلية تستخدم في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي ، تمكن عن معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية[1] .
- هي طريقة تحليل احصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصه بكل زبون لتعبر عن درجة ملاءته المالية وبالتالي تسمح بتحديد احتمالات عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم .
- بصفة أدق هي الآلية التي تتيح للبنك إرفاق كل طلب قرض بنقطة قياسية لاحتمال تعثر هذا القرض[2] .

الفرع الثاني : أهداف طريقة القرض التنقيطي

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات المالية للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الاقتراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن ؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القرض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات[3].

الفرع الثالث: التقنيات المستخدمة في تطبيق نموذج القرض التنقيطي

أ. تقنيات احصائية تسمح بتحديد نقطة للمؤسسة المقترضة يتم على أساسها اتخاذ قرار الاقراض من عدمه، يمكن أن نذكر منها :

---

[1] مزياني نور الدين وآخرون ، أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة سكيكدة ، ص 7 .

[2] Y. Boujelbene, S. Khemakhem , Prévision du risque de crédit : uneétude comparative entre l analyse discriminante et l'approche neuronale , nov 2013 , p 03.

[3] Sylvie de Conssergues, la banque : structure, marché ,gestion ,édition Dalloz, Paris, 1996 , p 173.

- التحليل التمييزي (Analyse discriminante).
- الانحدار الجزئي للمربعات الصغرى (Régression partielle des moindres carrés).
- الانحدار اللوجستي (Régression logistique) .

ب. تقنيات احصائية أكثر تعقيدا تسمح بإعطاء تصنيفات للمؤسسات المقترضة بطريقة مباشرة وأكثر وضوحا ، وتضم كلا من:

- نماذج الشبكات العصبية (Réseau de neurones artificiels) .
- شجرة القرار (Arbre de décision) .
- الخوارزميات الوراثية (Algorithmes génétiques).

الفرع الرابع : خطوات تطبيق القرض التنقيطي

يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات المكملة لبعضها التي يجب احترامها للوصول إلى نتائج مقبولة.

1. **بناء قاعدة المعطيات وإعداد العينات :**

للبدء في إعداد النموذج لابد من توفر المعلومات والمعطيات التي تعتبر الأساس في الحسابات التي تعمل للحصول على الدالة التنقيطية ومن ثم النقطة (SCORE) وتمر بما يلي[1]:

أ. **تجميع المعلومات :** توجد عدة مصادر يمكننا استغلالها للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسات فعند تقديم المؤسسة لطلب قرض لدى البنك ، يطلب البنك منها أن تكون مصحوبة بملف يتضمن عدة وثائق تحتوي على معلومات عن حالتها المالية وأهم الوثائق التي يجب توفرها في ملف طلب القرض مثل الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة في النشاط ، جدول حسابات النتائج TCR ، مخطط الخزينة ، المخطط المالي ...الخ. هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات ، ومن بين هذه الوثائق يتم أخذ

[1] علون خالد ، محاولة تقدير خطر منح القرض باستعمال نموذج القرض التنقيطي ، مذكرة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، غير منشورة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء سابقا، الجزائر ، 2008 ، ص 52 .

الميزانية وجدول حسابات النتائج للاستعانة بها في حساب النسب المختلفة التي تمثل المعطيات الأساسية في إعداد النموذج.

ب. **إعداد العينات " المعاينة "** : تقوم على أخذ جزء من عناصر المجتمع المقصود عن طريق السحب ، وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقة تسمح بالاستدلال حول معالم المجتمع ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائي ، ويتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل في[1] :

- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية و الكيفية و احتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة و العاجزة على حد سواء ؛
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع اذ أخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية الآتية:

- **عينة الإنشاء :** يتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط .
- **عينة الإثبات :** وهي العينة التي تفيد التأكد من النتائج المتحصل عليها .
- **عينة التنبؤ :** وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

ت. **انتقاء المتغيرات :** بعد عملية انتقاء العينة التي نرغب في دراستها ، نقوم بتوفيق بين المؤسسات التي تم تجميع ملفاتها حسب لدينا من معلومات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) ، وهذا بغرض حساب المتغيرات التي تنقسم إلى نوعين :

- **المتغيرات التفسيرية (المستقلة) :**

والتي تنقسم إلى قسمين :

- المتغيرات المحاسبية(الكمية) تتمثل أساسا في المتغيرات القابلة للقياس الكمي اعتمادا على البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.
- المتغيرات فوق المحاسبية(الكيفية) وهي المتغيرات غير قابلة للقياس والتي يتم ترميزها من قبل الباحث .

[1] Sylvie de Conssergues, p 175.

- **المتغير التابع :** الذي يمثل حالة الزبون بعد قيام البنك بإقراضه وتميز بين نوعين:
  - زبون لم يجد صعوبة في التسديد وبالتالي يعتبر زبون سليم .
  - زبون وجد صعوبات في التسديد وبالتالي يعتبر زبون عاجز .

2. **التحليل التمييزي** :

هو عبارة عن أسلوب احصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون[1] . يقوم بدراسة عينة من ملفات القروض التي تتكون من مجموعتين جزئيتين :

- **المؤسسات السليمة :** التي لم يتلقى البنك معها مشاكل في تسوية مستحقاتها ؛
- **المؤسسات العاجزة :** التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء بصفة كلية أو جزئية .

ويعمل هذا الأسلوب على استبعاد النسب (المتغيرات) التى لا تساعد على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة إلى أن يتم الوصول إلى النسبة أو مجموعة من النسب تكون فيما بينها توليفة خطية يمكنها أن تميز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة وتعرف التوليفة بدالة التمييز الخطية[2].

تكرر عملية التحليل التمييزي بالمراحل التالية :

أ. **تحديد المتغيرات الأكثر تميزا:** تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة . ويقوم مبدأ هذه التقنية على اختيار المتغيرات الواحدة تلو الأخرى انطلاقا من معادلة انحدار خطى متعدد الأبعاد تشمل كل متغيرات النموذج ، حيث يتم الاحتفاظ بالمتغير الأول الذي يعطي أكبر معامل ارتباط دالة النموذج ، ثم المتغير الثاني الذي يسمح بإجراء تمييز أحسن بين المؤسسات السليمة والمتعثرة وهكذا إلى غاية تحديد كل متغيرات النموذج ، ويتم في نفس الوقت إقصاء المتغيرات المستقلة والتي ليس لها القدرة على تمييز المؤسسات سابقة الذكر[3] .

---

[1] محمد محمود عبد ربه محمد ، محاسبة التكاليف (قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 75 .

[2] محمد بوزيان ، سوار يوسف ، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، 16-18 أفريل ، سعيدة ، 2007 ، ص 4 .

[3] طارق فيلالي، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2016 ، ص 100 .

ب. تحديد صيغة النموذج وتصنيف المؤسسات (تقنية الانحدار اللوجستي) :

في هذه المرحلة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح ، حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للزبون ، وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج ويمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الآتي :

$$Y = \beta xi + \varepsilon i$$

حيث :

xi : شعاع المتغيرات التوضيحية

β : شعاع المعالم

εi : الأخطاء المستقلة

نفترض أن الأخطاء مستقلة عن المتغيرات و تتبع التوزيع اللوجستي بدالة الاحتمال التراكمية : $F(\beta xi) = 1/(1+ e^{-\beta xi})$

يأخذ Y القيمتين 0 و 1 فقط و تبقى x المصفوفة التي تعبر عن متغيرات النموذج .

وقاعدة الملاحظة هي :

$$Y_i = \begin{cases} 1 \; si \; défaut \quad ou \quad \tilde{Y}_i > 0 \\ 0 \qquad\qquad\qquad sinon \end{cases}$$

يتم تقدير النموذج من خلال تعظيم دالة المعقولية العظمى أي الاحتمال الأكبر (احتمال أن يكون المتغير مرتبط بالمؤسسة العاجزة) :

$$L = \prod_{i=1}^{N} \left(P(Y_i = 1)\right)^{Y_i} * \left(P(Y_i = 0)\right)^{1-Y_i}$$

حيث :

$P\ (Yi=1)$: Yi تساوي 1 ، وهو احتمال عجز المؤسسة عن السداد.

$P\ (Yi=0)$: Yi تساوي 0 ، وهو احتمال أن لا تتخلف المؤسسة عن السداد .

3. فحص النموذج :

لا يمكن استعمال نموذج القرض التنقيطي الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة ، الا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية ، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر ، أساسي يستعمل في تحديد هوامش الخطأ ، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي :

الجدول رقم2 : قياس نسب التصنيف الصحيح الخاصة بنموذج القرض التنقيطي.

التصنيف النظري للمؤسسات المقترضة	تصنيف المؤسسات حسب النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة (S)	**مؤسسات عاجزة (D)**	
مؤسسات سليمة (S)	**Ss**	**Sd**	**مجموع**
مؤسسات عاجزة (D)	**Ds**	**Dd**	**مجموع**

المصدر: B.guilot.la **methode des scores interets et limite.** revue banque paris 1986 p.975

حيث :

مجموع (S) : عدد المؤسسات السليمة في العينة .

مجموع (D) : عدد المؤسسات العاجزة في العينة .

إذن :

- نسبة التصنيف الخطأ من الدرجة الأولى (مؤسسات عاجزة تم تصنيفها على أنها سليمة) تساوي :

. Ds / D * 100

• نسبة التصنيف الخطأ من الدرجة الثانية (مؤسسات سليمة تم تصنيفها على أنها عاجزة) تساوي:

$Sd/S * 100$

• نسبة التصنيف الخطأ تساوي :

$(D+S) * 100 / (Sd + Ds) = G$

كلما كانت G صغيرة معناه أن النموذج ملائم .

إن الحكم على دقة النموذج لا يرتبط فقط بنسبة هوامش الخطأ التي يحتويها وإنما ينبغي تطبيق النموذج على عينة التنبؤ .

خلاصة الفصل :

تعتبر مخاطر القروض الهاجس الأكبر والمتسبب الرئيسي في إفلاس البنوك ، وللتقليل من هذا النوع من المخاطر تلجأ البنوك لاستخدام أساليب وقائية و أخرى علاجية لهذه المخاطر.

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر الائتمانية ، من خلال التطرق إلى جملة من القرارات حول أنظمة قياس المخاطر و طرق تسييرها للتخفيف منها و المحافظة على الجهاز المصرفي .

و لم تعد نظم قياس المخاطر الائتمانية محصورة في نطاق المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد على بيانات كمية و أساليب تحاليل ساكنة أثبتت محدوديتها ، إنما لجأت البنوك إلى طرق قياس قائمة على أسس إحصائية أثبتت كفاءتها في السنوات الأخيرة كطريقة القرض التنقيطي.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

بعدما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى القروض البنكية و مخاطرها وكيفية تسيير و تقدير تلك المخاطر وفق المنهجين الكلاسيكي و الإحصائي ، فإنه سيتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري ميدانيا ، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من مؤسسات مقترضة من القرض الشعبي الجزائري ، وسنتطرق خلال هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول :** تقديم القرض الشعبي الجزائري.
- **المبحث الثاني :** بناء نموذج القرض التنقيطي على مستوى القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية ، حيث أنه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر ، سواء كانت عمومية أو خاصة، كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي ، باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات الدولية.

المطلب الأول : تعريف القرض الشعبي الجزائري

الفرع الأول : تاريخ إنشاء القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 م بموجب القرار رقم 66- 366، برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، حيث يعود إنشاء القرض الشعبي الجزائري إلى المرحلة الثانية من التطور التي مر بها النظام المصرفي الجزائري بعنوان "تأميم البنوك الأجنبية". لهذا الغرض، استند هذا الإنشاء إلى شبكات موروثة من البنوك الشعبية مثل :

- البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر.
- البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران .
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة .
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة .

إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية سنة 1969 :

- شركة مرسيليا للإقراض SMC .
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك CFCB .
- البنك المختلط ميسر MISR.

لقد مرت هذه المؤسسة المالية بعدة مراحل ، بحيث طرأت عليها عدة إصلاحات على المستويين الإداري و الهيكلي للبنك حيث:

- في عام 1985 تم إنشاء بنك التنمية المحلية عن طريق تنازل القرض الشعبي الجزائري عن 40 وكالة من وكالاته و 550 موظف من موظفيه بالإضافة إلى 89.000 حساب بنكي لصالح هذا البنك.
- بعد سنة 1986 ركز القرض الشعبي الجزائري على تمويل المشاريع الخاصة بالسكن و الأشغال العمومية ، ورفع حجم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و الكبيرة PME.
- بعد سنة 1988 ، وتبعا للقانون الخاص باستقلالية المؤسسات أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم ، وبرأس مال ذو ملكية خاصة للدولة.
- منذ سنة 1996 وتبعا للتعليمة الخاصة بتسيير رؤوس الأموال التجارية الخاصة بالدولة ، تم وضع كل البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية.

مقر القرض الشعبي الجزائري بالجزائر العاصمة يضم 156 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات : مجموعة الوسط ، مجموعة الشرق و مجموعة الغرب[1].

الفرع الثاني : تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري

يبلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري حاليًا 48 مليار دينار، حيث كانت آخر زيادة بنسبة 63.82٪ في عام 2010، مبلغ الزيادة قدر ب 18.7 مليار دينار بإصدار 1870 سهما جديدا بقيمة اسمية تقدر بعشرة ملايين دينار، اكتتبت كل منها بالكامل من قبل الدولة وتملكها الخزينة العامة. يمثل الجدول التالي تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 1966-2010.

[1] التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري ، إصدار 2020 .

الجدول رقم 3 : تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري 1966 – 2010

(الوحدة : مليون دينار جزائري، النسبة المئوية %).

السنة	1966	1983	1992	1994	1996	2000	2004	2006	2010
رأس المال	15	800	5600	9310	13600	21600	25300	29300	**48000**
%التطور	_	52%	60%	66%	46%	59%	17%	16%	**64%**

المصدر : التقارير السنوية للقرض الشعبي الجزائري.

تحليل وضعية الوساطة البنكية لسنة 2010 تسمح لنا بالقول أن الزيادة الأخيرة في رأس مال القرض الشعبي الجزائري تهدف إلى تعزيز متانته المالية ، بمعنى آخر تقوية ملاءته .

المطلب الثاني: مهام و أهداف القرض الشعبي الجزائري

الفرع الأول : المهام الأساسية للقرض الشعبي الجزائري

باعتبار القرض الشعبي الجزائري إحدى البنوك التجارية التي تعمل في سوق الوساطة البنكية و المالية ، فإنه يقوم بمعالجة مختلف العمليات البنكية و المالية من خلال:

- استقبال الودائع و جمع رؤوس الأموال على أشكال مختلف الحسابات (الحسابات الجارية ، حسابات الرصيد ، سندات الصندوق ، الدفاتر ... إلخ) ؛
- منح القروض بمختلف أشكاله ؛
- تعبئة الاعتمادات الخارجية ؛
- إدارة وسائل الدفع ؛
- تنمية ترقية القطاعات الصناعية التالية[1] : قطاع البناء و الأشغال العمومية و السكن ، قطاع الصحة و الأدوية ، التجارة و التوزيع ، السياحة و الفندقة ، الإعلام و الاتصال ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الصناعة اليدوية و الحرف.

[1] Revue historique (2001) , " documentation CPA ", p P53.

الفرع الثاني : أهداف القرض الشعبي الجزائري

- لامركزية القرار و لامركزية التسيير؛
- تقوية التقديرات و مراقبة التسيير على مستوى مختلف مراكز المسؤولية ؛
- تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة ؛
- التكوين التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق ؛
- توسيع و نشر الشبكة و اقترابها من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛
- تقدير الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات ؛
- تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و كذا الوسائل التقنية ؛
- الأخذ بالمشاركات على الصعيد الوطني و الخارجي.

المطلب الثالث : تقديم وحدة المخاطر المالية (CRF)

يواجه البنك باستمرار تحديات تنظيمية وبيئية وتقنية معقدة لا تخلو من العواقب و التي تعرضه لأنواع مختلفة من المخاطر، مما استدعى إنشاء وحدة مسؤولة عن تقييم ورصد ومراقبة المخاطر المالية.

الفرع الأول : نشأة وحدة المخاطر المالية

وضع القرض الشعبي الجزائري نظام الرقابة الداخلية وفقا لأحكام لائحة بنك الجزائر رقم 11-08 من 28 نوفمبر 2011 المتعلقة بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. وفي إطار التنفيذ و الامتثال لهذه المتطلبات التنظيمية الجديدة ، تم إنشاء وحدة مسؤولة عن تقييم ورصد ومراقبة المخاطر المالية المتعلقة بالأنشطة المنفذة .

تقوم الهيئة التنفيذية للبنك بمراجعة مسودة الهيكل التنظيمي لوحدة المخاطر المالية.

الفرع الثاني : مهام وحدة المخاطر المالية :

- ضمان التطبيق السليم لسياسة إدارة المخاطر المالية .
- وضع أنظمة المراقبة و التحكم في المخاطر المالية بما في ذلك نظام الحدود والتأكد من تحديثه.
- تطوير نموذج السيولة والتأكد من التحديث الدوري لافتراضاته (إدارة الأصول / الخصوم).

- مقترح التوصيات وخطط العمل فيما يتعلق بالمخاطر المالية .
- تقدير مدى ضعف البنك وأدائه المالي .
- إجراء أي دراسة تتعلق بالمخاطر المالية التي تأمر بها أجهزة البنك.

الفرع الثالث : وظائف وحدة المخاطر المالية :

تم تنظيم هذه الوظائف في ثلاث (03) أقسام :

1. **تحديد وتحليل المخاطر المالية :** تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- تحديد المصادر والعوامل والمواقف التي قد تؤدي إلى خطر مالي أو أكثر ودخول الهياكل المعنية بشكل دائم.
- تحليل تعرض البنك للمخاطر المالية المختلفة (خطر السيولة، سعر الفائدة، والتسوية و مخاطر السوق) وتحديد أي تعرض محتمل لهذه المخاطر.
- نمذجة كل خطر وحساب مؤشرات لوحة المعلومات لرصده .
- قياس الفجوات المتعلقة بالمخاطر المالية المختلفة.
- اقتراح خطط العمل وتدابير التخفيف من المخاطر المالية.
- إقامة الروابط بين مختلف فئات المخاطر المالية.

2. **مراقبة و متابعة المخاطر المالية :** تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- مراقبة تطور المخاطر المالية وعوامل الخطر من خلال تحليل لوحات المعلومات.
- ضمان مراقبة الامتثال للإجراءات أو التعليمات أو الإرشادات المتعلقة بمراقبة المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات.
- ضمان الامتثال للحدود الموضوعة وتحليل أسباب التجاوزات عند الضرورة لإبلاغها للهياكل المسؤولة عن إدارة سيولة البنك.
- مراقبة تنفيذ خطط العمل وإجراءات التخفيف من المخاطر المالية.
- ضمان الوجود الفعال لمخزون الأصول السائلة المكونة من قبل مديرية الخزينة.
- الحصول على تقارير دورية حول اختبارات احتمالات الاقتراض التي تقوم بها مديرية الخزينة .
- ضمان تنوع مصادر التمويل حسب المبلغ والاستحقاق والطرف المقابل.

3. **تقييم المخاطر المالية والإبلاغ عنها :** تتكون هذه الوظيفة بشكل أساسي من:

- اختبار مقاومة البنك لصدمات الاقتصاد الكلي و / أو الاقتصاد الجزئي من خلال سيناريوهات معقولة .
- تقييم حساسية البنك للتغيرات في عوامل الخطر.
- اقتراح سيناريوهات الضغط بالتشاور مع أعضاء لجنة ALCO.
- إجراء اختبارات التحمل وتحليل النتائج.
- تقدير مدى ضعف البنك وأدائه المالي.
- إعداد التقارير المختلفة المتعلقة بالمخاطر المالية ، بما في ذلك الجزء المتعلق بالمخاطر المالية من التقرير السنوي عن قياس ومراقبة المخاطر.

المبحث الثاني: بناء نموذج القرض التنقيطي على مستوى القرض الشعبي الجزائري

يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات المكملة لبعضها التي يجب احترامها للوصول إلى نتائج مقبولة.

المطلب الأول : المعاينة و انتقاء المتغيرات

للبدء في إعداد النموذج لا بد من توفر المعطيات التي تعتبر الأساس للحصول على الدالة التنقيطية.

الفرع الأول : مجتمع الدراسة

1. **تحديد مجتمع الدراسة :** قمنا باستهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) التي يوجد مقرها في بنك CPA وهذا لكثرة تعاملات هذا الأخير مع هذه المؤسسات ، والتي استفادت من قرض خلال الفترة 2016-2018.

تضمنت العينة 282 مؤسسة تمكنا من خلالها من جمع الميزانيات وجداول حسابات النتائج، مما جعل من الممكن حساب بعض النسب والحصول على بعض المعلومات التي نشك في أنها تتعلق بصحة المؤسسات .

2. **معيار العجز:** العجز هو إقرار بعدم قدرة المقترض على سداد ديونه. تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فئة من المؤسسات الأكثر عرضة لخطر العجز بسبب نقاط ضعف معينة تتمثل في ارتفاع المديونية ، ووزن التكاليف المالية.

يُقدر أن المؤسسة تعتبر عاجزة بمجرد عدم تسوية الدين خلال 90 يومًا من تاريخ الدفع.

3. **تصنيف مجتمع الدراسة :** يمكن تقسيم عينة المؤسسات إلى مجموعتين:

- مجموعة المؤسسات السليمة (0): تضم المؤسسات التي قامت بتسديد أقساط القروض المستحقة في آجالها المحددة . في هذه الدراسة، لدينا 220 مؤسسة سليمة، أي 78.14٪ من مجتمع الدراسة.
- مجموعة المؤسسات العاجزة (1): تضم المؤسسات التي سجلت تأخيرًا في السداد لأكثر من ثلاثة (03) أشهر. في هذه الدراسة ، لدينا 62 مؤسسة عاجزة ، أي 21.19٪ من مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني : سحب العينة

لبناء عينة نموذج القرض التنقيطي قمنا بتقسيم العينة المسحوبة إلى عينتين جزئيتين :

أ. **عينة الإنشاء:** وهي العينة التي يتم على أساسها بناء نموذج دالة التنقيط بحيث تتكون من 226 مؤسسة (80% × 282) ، منها 178 مؤسسة سليمة و 48 مؤسسة عاجزة.

ب. **عينة الإثبات:** وهي العينة التي تفيد التأكد من فعالية النموذج المدروس وقدرته التنبئية وتتكون من 56 مؤسسة ، منها 41 مؤسسة سليمة و 15 مؤسسة عاجزة .

والجدول التالي يلخص توزيع عناصر العينة:

الجدول رقم 4 : توزيع المؤسسات السليمة والعاجزة في عينتي الإنشاء و الإثبات.

وضعية المؤسسة	عينة الإنشاء	عينة الإثبات	مجتمع الدراسة
سليمة	178	41	**220**
عاجزة	48	15	**62**
المجموع	226	56	**282**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات المتحصل عليها من القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

1. المتغيرات الفوق محاسبية (كيفية) :

أ. الشكل القانوني للمؤسسة (la forme juridique) :

- مؤسسات ذات مسؤولية محدودة (SARL).
- مؤسسات التضامن (SNC).
- مؤسسات ذات شخصية وحيدة ومسؤولية محدودة (EURL).
- مؤسسة ذات أسهم (SPA).

نرفق كل شكل قانوني برقم.

الجدول رقم 5 : توزيع المؤسسات حسب المتغير " الشكل القانوني" .

الشكل القانوني	عاجزة	سليمة	المجموع
SARL (1)	45	133	**178**
SNC (2)	1	10	**11**
EURL (3)	14	72	**86**
SPA (4)	2	5	**7**
المجموع	62	220	**282**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

ب. **وضعية مركزية المخاطر(situation centrale des risques) :** يشير هذا المتغير إلى ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد استفادت من قرض من مؤسسات مالية أخرى أم لا، نرفق هذه المتغير ب: موجود (إذا كانت PME مستفيدة من قرض)، لا شيء (إذا لم تكن PME مستفيدة من قرض).

الجدول رقم 6 : توزيع المؤسسات حسب المتغير " مركزية المخاطر ".

مركزية للمخاطر	عاجزة	سليمة	المجموع
لا شيء (0)	25	123	**148**
موجود (1)	37	97	**134**
المجموع	62	220	**282**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26 .

ت. **حادثة الدفع (incident de paiement)** : يشير هذا المتغير إلى ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سجلت حادثة دفع أم لا مع أحد الوسطاء الماليين، نرفق هذا المتغير ب : نعم (إذا شهدت حادثة الدفع)، لا (اذا لم تشهد على حادثه دفع).

الجدول رقم 7 : توزيع المؤسسات حسب المتغير " حادثة الدفع ".

حادثة الدفع	عاجزة	سليمة	المجموع
لا (0)	39	145	**184**
نعم (1)	23	75	**98**
المجموع	62	220	**282**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

ث. **الحركات المؤتمنة(mouvements confiés) :** يشير هذا المتغير إلى حركة رقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤتمنة في القرض الشعبي الجزائري بالنسبة إلى رقم الأعمال

المحقق، نرفق هذا المتغير ب : شبه كاملة (إذا كانت نسبة الحركات المؤتمنة أكثر من 80%)، جزئية (إذا كانت نسبة الحركات المؤتمنة أقل من 80%).

الجدول رقم 8 : توزيع المؤسسات حسب المتغير " الحركات المؤتمنة ".

الحركات المؤتمنة	عاجزة	سليمة	المجموع
جزئية (0)	42	127	**69**
شبه كاملة (1)	20	193	**213**
المجموع	62	220	**282**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26 .

ج. **قطاع النشاط (secteur d'activité) :** صناعي، تجاري، الهيدرو كربونات و الطاقة، الخدمات، البناء (BTP).

الجدول رقم 9 : توزيع المؤسسات حسب المتغير " قطاع النشاط ".

قطاع النشاط	الترقيم	عاجزة	سليمة	المجموع
صناعي	1	114	33	**147**
تجاري	2	47	10	**57**
الهيدرو كربونات و الطاقة	3	3	0	**3**
الخدمات	4	12	4	**16**
البناء	5	2	1	**3**
المجموع	-	178	48	**226**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

2. **المتغيرات المحاسبية (الكمية) :** تم حساب 26 نسبة اعتمادا على القوائم المالية، توفر هذه النسب معلومات عن الخزينة، السيولة، الربحية و الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يلخص الجدول التالي هذه النسب :

الجدول رقم 10 : المتغيرات الكمية المتمثلة في النسب المالية.

النسب المالية	نوعها
R1 =القيمة المضافة / رقم الأعمال CA	**T**
R2 = CA / (FR × 360) رأس المال العامل بالأيام	**T**
R3 = CA /(BFR × 360)احتياج رأس المال العامل بالأيام	**T**
R4 = فترة تسوية الزبائن (ذمم الزبائن × 360) / رقم الأعمال	**T**
R5= فترة تسوية الموردين (ديون الموردين × 360) / رقم الأعمال	**T**
R6= (الأصول قصيرة الأجل – المخزون) / الديون قصيرة الأجل	**L**
R7 = صافي الموجودات / الأصول	**L**
R8 = صافي الموجودات / الديون قصيرة الأجل	**L**
R9 = الأعباء المالية / الفائض الخام للاستغلال	**L**
R10 = الديون قصيرة الأجل / مجموع الديون	**L**
R11 = دوران المخزون	**L**

R12 = النتيجة الصافية بعد الضرائب / إجمالي الأصول	**R**
R13 = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة	**R**
R14 = القدرة على التمويل الذاتي/ رقم الأعمال	**R**
R15 = القيمة التشغيلية المضافة / رقم الأعمال	**R**
R16 = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	**R**
R17 = النتيجة العملياتية / رقم الأعمال	**R**
R18 = النتيجة المالية / رقم الأعمال	**R**
R19 = النتيجة الصافية قبل الضرائب / رقم الأعمال	**R**
R20 = النتيجة الصافية بعد الضرائب / رقم الأعمال	**R**
R21 = إجمالي الديون / إجمالي الأصول	**S**
R22 = الديون المالية / رؤوس الأموال الخاصة	**S**
R23 = رؤوس الأموال الخاصة / الخصوم الغير جارية	**S**
R24 =رؤوس الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	**S**
R25 = الديون المالية / النتيجة الصافية	**S**
R26 = الديون طويلة الأجل/ القدرة على التمويل الذاتي	**S**

S الهيكل المالي	**R الربحية**	**L السيولة**	**T الخزينة**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في CPA.

المطلب الثاني : التحليل الإحصائي وتصفية المتغيرات

يسمح لنا التحليل الإحصائي من خلال الاختبارات الإحصائية التصفية الجيدة للمتغيرات المساهمة في بناء النموذج .

الفرع الأول : التحليل بطريقة المتغير الوحيد (méthode uni-varieé) :

الهدف من هذا التحليل هو الاحتفاظ بالمتغيرات التي لها قوة تفسيرية في حالة عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن السداد ، من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات الكمية و العجز ثم العلاقة بين المتغيرات الكيفية و العجز.

1. تحليل العلاقة بين المتغيرات الكمية و العجز :

في حالة المتغيرات الكمية سنقوم بإجراء تحليل مقارنة بين المتوسطات الحسابية لمجموعات المؤسسات السليمة والعاجزة لكل متغير عن طريق اختبار Student الذي يسمح لنا بالتحقق من وجود أو عدم وجود علاقة تبعية بين المتغير الكمي و العجز . تحت الفرضيات التالية:

عدم وجود علاقة بين العجز و المتغير الكمي H0 .

وجود علاقة بين العجز و المتغير الكمي H1 .

$$\left.\begin{array}{l} H0 : 0\mu = 1\mu \\ H1 : 0\mu \neq 1\mu \end{array}\right\}$$

نتائج الاختبار الذي تم إجراؤه على SPSS تعطينا الجدول التالي (انظر الملحق رقم 01) :

الجدول رقم11 : قائمة المتغيرات الكمية المرتبطة بالعجز .

نسب مرتبطة بالعجز	P-value
R1	**0,004**
R2	**0,024**
R3	**0.025**
R4	**0.002**

0.025	R5
0.05	R8
0.000	R9
0.047	R18
0.048	R25
0.000	R26

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss.

التفسير: من بين 26 متغير احتفظنا بالمتغيرات الكمية التي تحقق : P-value < 0.05 ، بالتالي نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 ، أي وجود علاقة أو تبعية بين هذه المتغيرات و العجز . أشار اختبار Student إلى أن العجز يعتمد على المتغيرات الكمية (R1 R2 R3 R4 R5 R8 R9 R18 R25 R26) بمستوى ثقة 5 %.

2. تحليل العلاقة بين المتغيرات الكيفية و العجز:

تساهم المتغيرات النوعية بطريقة حاسمة في شرح النموذج الذي سنقوم ببنائه ، ولكن من بين المتغيرات الكيفية يجب علينا اختيار المتغيرات التي ترتبط بقوة بالعجز ، لهذا الغرض يتطلب تحليل علاقة التبعية بين متغيرين نوعيين اختبار الاستقلالية مربع كاي (Khi-deux) بمستوى ثقة 5% . إذا كان sig أكبر من 0.05 ، استقلالية المتغيرين .

نتائج الاختبار :

أ. **الشكل القانوني :** لإجراء اختبار الاستقلالية بين الشكل القانوني والعجز ، قمنا بتحويل متغير " الشكل القانوني " إلى متغير متعدد الجوانب (4) ، يمثل كل منها أحد الأشكال القانونية.

يعرض اختبار الاستقلالية khi-deux النتائج التالية (انظر الملحق رقم 02)

الجدول رقم 12 : اختبار الاستقلالية مربع كاي بين الشكل القانوني و العجز.

Khi-carré اختبار كاي مربع			
	القيمة Valeur	**Ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع لبيرسون	4,473	3	**,215**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

التفسير: تشير الدلالة 0.215 =sig > 0.05 إلى استقلالية المتغيرات و بالتالي العجز لا يرتبط بالشكل القانوني للمؤسسة ، بمستوى ثقة 5% .

ب. وضعية مركزية المخاطر : نحول هذا المتغير إلى متغير ثنائي التفرع يمثل حالة المؤسسة في المؤسسات المالية الأخرى ، حيث يأخذ القيمة(0) و القيمة (1) كما شرحنا سابقا.و يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلالية بين وضعية مركزية المخاطر والعجز (انظر الملحق رقم 03):

الجدول رقم 13 : اختبار الاستقلالية مربع كأي بين وضعية مركزية المخاطر و العجز.

اختبار مربع كاي			
	القيمة Valeur	**ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع	6,527	1	**,011**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

التفسير: تشير الدلالة 0.05 > 0.011 = sig bilatérale إلى التبعية و الترابط بين المتغيرات و بالتالي العجز يرتبط بوضعية مركزية المخاطر.

ح. **حادثة الدفع** : يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلالية بين حادثة الدفع والعجز (انظر الملحق رقم 04) :

الجدول رقم14 : اختبار الاستقلالية مربع كاي بين حادثة الدفع و العجز .

اختبار مربع كاي			
	القيمة Valeur	**Ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع	1,198	1	**,657**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

التفسير: تشير الدلالة 0.657 = sig bilatérale > 0.05 إلى استقلالية المتغيرات و بالتالي العجز لا يرتبط بحادثة الدفع.

خ. **الحركات المؤتمنة:** يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلالية مربع كاي (أنظر الملحق رقم 05) .

الجدول رقم15 : اختبار الاستقلالية مربع كاي بين الحركات المؤتمنة و العجز.

اختبار مربع كاي			
	القيمة Valeur	**ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع	59,304	1	**,000**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26.

التفسير: تشير الدلالة sig bilatérale = 0.00 < 0.05 إلى تبعية المتغيرات و بالتالي العجز يرتبط بالحركات المؤتمنة.

ث. **قطاع النشاط :** طبقنا على هذا المتغير الذي يمثل قطاعات النشاط الخمسة نفس التحول الذي مارسناه على المتغيرات السابقة. لذلك فإن المتغير متعدد الأشكال الجديد يأخذ 5 قيم. و يبين الجدول التالي نتائج اختبار الاستقلال بين قطاع النشاط والعجز (انظر الملحق رقم 06) :

الجدول رقم 16 : اختبار الاستقلالية مربع كاي بين قطاع النشاط و العجز.

اختبار مربع كاي			
	القيمة Valeur	**ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع	1,801	4	**,772**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss v.26

التفسير: تشير الدلالة sig bilatérale = 0.772 > 0.05 إلى استقلالية المتغيرات و بالتالي العجز لا يرتبط بقطاع النشاط.

أخيرًا ، تم تجميع المتغيرات الكيفية التي يجب الاخذ بها في الجدول التالي :

الجدول رقم17 : جدول ملخص للمتغيرات الكيفية المحتفظ بها.

المتغيرات الكيفية	الارتباط	
	نعم	لا
الشكل القانوني		✓
وضعية مركزية المخاطر	✓	

الحركات المؤتمنة	✓	
حادثة عدم الدفع		✓
قطاع النشاط		✓

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني : التحليل بطريقة المتغيرات المتعددة (méthode multivariée) :

الهدف من هذا التحليل هو دراسة علاقة التبعية أو الارتباط بين المتغيرات الكمية سواء فيما بينها أو العلاقة بينها وبين المتغيرات الكيفية.

1. **تحليل ارتباط المتغيرات الكمية فيما بينها :**

في إطار التخفيف من التكرار ، يجب أن تكون المتغيرات الكمية التي تم الاحتفاظ بها سابقا غير مرتبطة ببعضها البعض. لذا سنستخدم اختبار ارتباط بيرسون(test de corrélation de Pearson) بمستوى دلالة 5% للتخلص من المتغيرات المرتبطة واعتماد المتغيرات المستقلة القادرة على عكس الوضع المالي و شرح عجز المؤسسة .

يوضح الجدول التالي المتغيرات الكمية المختارة بعد اختبار ارتباط بيرسون (انظر الملحق رقم 07).

الجدول رقم 18 : مجموعة النسب ضعيفة الارتباط فيما بينها .

النسب المالية	للاحتفاظ	للاستبعاد
R1	✓	
R2		✓
R3		✓
R4	✓	
R5		✓
R8	✓	

R9	✓	
R18	✓	
R25	✓	
R26	✓	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على اختبار ارتباط بيرسون في SPSS v.26 .

سيتم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات ضعيفة الارتباط في تحليل علاقتها مع المتغيرات الكيفية ، و عددها سبعة (R1 R4 R8 R9 R18 R25 R26).

2. تحليل علاقة المتغيرات الكيفية فيما بينها :

سنختبر علاقة التبعية أو الارتباط المتغيرات الكيفية (حالة مركزية المخاطر والحركات الائتمانية) التي احتفظنا بها في التحليل الأول ، لذا سنستخدم اختبار كاي-مربع بيرسون (انظرالملحق رقم 08) :

الجدول رقم 19 : اختبار الارتباط بين وضعية مركز المخاطر و الحركات المؤتمنة.

اختبار كاي-مربع			
	القيمة Valeur	**ddl**	**الدلالة Sig (bilatérale)**
كاي مربع	1,669	4	**,796**
عدد الملاحظات	226		

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

التفسير: تشير الدلالة المقاربة $0.05 < sig = 0.796$ إلى استقلالية المتغيرات ، أي أن وضعية مركزية المخاطر لا ترتبط بالحركات المؤتمنة، لذا نحتفظ بالمتغيرين.

3. تحليل العلاقة بين المتغيرات الكمية و الكيفية:

بتطبيق اختبار Student بين المتغير الكيفي " الحركات المؤتمنة " و مجموعة النسب المحتفظ بها من تحليل الارتباط بين المتغيرات الكمية فيما بينها ، نتحصل على النتائج التالية (انظر الملحق رقم 09) :

الجدول رقم 20 : نتائج العلاقة بين النسب و الحركات المؤتمنة .

Sig (bilatérale)	النسب المالية
0.264	**R1**
0.993	**R4**
0.922	**R8**
0.312	**R9**
0.729	**R18**
0.638	**R25**
0.358	**R26**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26 .

التفسير: تشير الدلالة sig > 0.05 بالنسبة لجميع المتغيرات الكمية (النسب) إلى استقلالية المتغيرات. أي أن الحركات المؤتمنة لا ترتبط بأي نسبة عند مستوى ثقة 5%،

بنفس الطريقة نطبق الاختبار على المتغير الكيفي المتبقي " مركزية المخاطر " ، نتحصل على النتائج التالية(انظر الملحق رقم 10)

الجدول رقم21 : نتائج العلاقة بين النسب و مركز المخاطر.

Sig (bilatérale)	النسب المالية
0.07	**R1**
0.052	**R4**
0.576	**R8**

0.061	**R9**
0.048	**R18**
0.197	**R25**
0.000	**R26**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

التفسير: تشير الدلالة sig > 0.05 بالنسبة إلى النسب (R4 R8 R9 R25) إلى الاستقلالية ، وبالتالي ليست هناك علاقة بين هذه المتغيرات و وضعية مركزية المخاطر.

إذا تدخل هذه النسب في بناء النموذج لتعبيرها القوي عن العجز ، عدم ارتباطها فيما بينها وعدم وجود علاقة بينها و بين المتغيرين الكيفيين.

كحوصلة لهذه التحليلات : النسب **R4 R8 R9 R25** و المتغيرين " الحركات المؤتمنة " و " وضعية مركز المخاطر " تدخل في بناء الانحدار اللوجستي الثنائي.

المطلب الثالث : التنفيذ و التأكد من فعالية نموذج القرض التنقيطي.

بعدما تم الاحتفاظ بالمتغيرات الكيفية و الكمية الأكثر دلالة ، ننتقل إلى بناء نموذج التنقيط و التأكد من فعاليته احصائيا .

الفرع الأول : بناء النموذج

لبناء النموذج سوف نستخدم تقنية الانحدار اللوجستي الثنائي الذي يسمح بشرح احتمالية حدوث العجز من خلال النقطة أو الدرجة المقدمة لكل مؤسسة (PME). في هذه التقنية نعتمد على طريقة تعظيم دالة المعقولية العظمى خطوة بخطوة للاحتفاظ بالمتغيرات الأكثر صلة . حيث في كل خطوة يتم حذف المتغير الذي له أدنى دلالة ويتم تكرار العملية عدة مرات حتى يتم الحصول على نموذج يحتوي فقط على المتغيرات الهامة التي توضح العجز .

تم تقدير معاملات النموذج B باستخدام برنامج SPSS v.26 ، طريقة المعقولية العظمى تعطينا نتائج معاملات الانحدار والتي تم تلخيصها في الجدول التالي (انظر إلى الملحق رقم 11) :

الجدول رقم 22 : معاملات متغيرات دالة التنقيط.

	B	E. S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
R9	13,916	2,518	30,535	1	0,000	1105452, 72
R4	0,035	0,012	8,994	1	0,003	1,036
R25	0,097	0,046	4,467	1	0.035	1,102
SCR (1)	1,204	0.601	4,02	1	0,045	3,334
MC (1)	-3,033	0,668	20,606	1	0,000	0,048
الثابت	-11.419	2,095	29,704	1	0,000	0

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

إذا يمكن كتابة دالة التنقيط بالشكل التالي :

$$Y=13.916\ R9 + 0.035\ R4 + 0.097\ R25 + 1.204\ SCR - 3.033\ MC - 11.419$$

- التفسير الإحصائي للمعاملات : تمثلت طريقة تعظيم الاحتمال التنازلي في خطوتين (انظر الملحق رقم 11) ، ويمثل الجدول أعلاه الخطوة الثانية بعد استبعاد النسبة R8 التي لها أدنى دلالة في النموذج في الخطوة الأولى .

نلاحظ أن جميع المتغيرات والثابت لهم قيمة $P-value < 0.05$ أي دلالة معاملات المتغيرات.

الفرع الثاني : قياس دقة النموذج من الناحية الإحصائية :

للتحقق من صحة النموذج المبني، سنعتمد على اختبار Hosmer و Lemeshow وR^2 لـ Mc Fadden. سنقوم بحساب هذا الأخير على Excel لأنه لا يتوفر في برنامج SPSS.

1. **اختبار R^2 لـMc Fadden :** أكثر ملاءمة للانحدار اللوجستي ، له نفس التفسير مثل معامل تحديد الانحدار الخطي. كلما كان قريب من 1 ، تكون القوة التفسيرية أفضل ، يتم حسابها كما يلي:

$$R^2 = -2LL\ (\text{base}) - (-2LL\ (\text{modèle})) / -2LL\ (\text{base})$$

يمثل الجدول التالي نتائج R^2 :

الجدول رقم 23 : اختبار R^2 لـ Mc Fadden.

-2LL (base)	233,732
-2LL (modèle)	81,884
R^2	**65%**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Excel .

2. **اختبار Hosmer و Lemeshow :** يسمح هذا الاختبار بقياس الملاءمة بين الاحتمالات المتوقعة في النموذج و تلك التي لوحظت في العينة . إذا الهدف هو الحصول على نموذج يقلل المسافة بين هذه القيم وفقا للفرضيات التالية :

- H0 الاحتمالات النظرية قريبة من تلك الملاحظة .
- H1 تختلف الاحتمالات النظرية عن تلك الملاحظة .
- ستتم معايرة النموذج إذا قبلنا HO (قيمة $P\text{-value} > 0.05$)

يتوفر برنامج SPSS على هذا الاختبار وتحصلنا على الإحصائيات التالية :

الجدول رقم 23 : اختبار Hosmer و Lemeshow.

Pas	Khi-carré	Ddl	Sig.
2	7.720	8	,461

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

التفسير :

- R^2 بترتيب 65 ٪ (أكبر من 50 ٪) بمعنى آخر القوة التفسيرية للنسب المقدمة تبلغ 65 % .

- القيمة P–value لاختبار Lemeshow&Hosmer أكبر من 5 ٪ ، أي 0.05 < 0.461 ،

لذلك نقبل فرضية HO ، أي أن هناك تطابقا بين النموذج والبيانات .

- مما سبق يمكن استنتاج أن النموذج ذو دلالة إحصائية .

الفرع الثالث : التأكد من صحة النموذج على عينة الإنشاء.

يمثل الجدول التالي الترتيب الصحيح للمؤسسات في عينة الإنشاء(أنظر الملحق رقم 12) :

الجدول رقم 24 : مصفوفة الارتباك لعينة إنشاء الانحدار اللوجستي.

الملاحظة		المتوقعة		
		السليمة	العاجزة	نسبة التصنيف الصحيح
		0	1	
السليمة	0	171	7	%96,1
العاجزة	1	6	42	%87,5
النسبة العامة				%94.24

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

التفسير :

- من بين 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة PME سليمة ، صنف النموذج 171 PME على أنها

سليمة ، وبالتالي فإن معدل التصنيف الجيد للمؤسسات السليمة هو 96.1 % . (178 ÷ 171)

- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاجزة ، فقد صنف النموذج 42 مؤسسة على أنها عاجزة من أصل 48 مؤسسة ،وبالتالي فإن معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو 87.5 % (48 ÷ 42) .

- معدل التصنيف العام الصحيح هو متوسط المعدلين المحسوبين على النحو التالي :

[(171 + 42) / 226] × 100 = 94.2% .

- معدل الخطأ من النوع الأول المتعلق باعتبار المؤسسات العاجزة على أنها سليمة يساوي 12.5 %. (6 ÷ 48) .

- معدل الخطأ من النوع الثاني المتعلق باعتبار المؤسسات السليمة على أنها عاجزة يساوي 3.93 ٪ . (7 ÷ 178) .

- إذا معدل الخطأ الإجمالي هو 5.76 % محسوبا على النحو التالي :

[(6 + 7) / 226] × 100 = 5.76 %

الحوصلة :

على الرغم من أن معدل الخطأ من النوع الأول مرتفع نسبيا ، الشيء الذي من المحتمل أن يؤدي إلى خسائر حقيقية ، إلا أنه يمكننا القول بمعدل تصنيف عام صحيح يبلغ 94.2 % ، أن النموذج يقدم نتائج مرضية للغاية .

الفرع الرابع : التأكد من صحة النموذج على عينة الإثبات

للتذكير فإن عينة الإثبات تحتوي على 56 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 41 سليمة و 15 مؤسسة عاجزة ، تم حساب احتمالية عجز كل مؤسسة من أجل تصنيفها (أنظر الملحق رقم 13). يمثل الجدول التالي التصنيف الصحيح للمؤسسات في عينة الإثبات (أنظر الملحق رقم 14) :

الجدول رقم 25 : مصفوفة الارتباك لعينة الإثبات.

الملاحظة		المتوقعة		
		السليمة	العاجزة	نسبة التصنيف الصحيح
		0	1	
السليمة	0	34	7	%82.29
العاجزة	1	4	11	%73.33
النسبة العامة				%80.36

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على Excel .

لتفسير النتائج بشكل أفضل ، قمنا بتلخيص معدلات التصنيف الصحيحة و ومعدلات الخطأ لكلتا العينتين(الإنشاء و الإثبات) :

الجدول رقم 26 : جدول ملخص لنتائج التصنيف في عينة الإنشاء و الإثبات.

	عينة الإنشاء	عينة الإثبات
معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة	%96.1	%82.29
معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة	%87.5	%73.33
معدل التصنيف الصحيح العام	%94.2	%80.36
معدل الخطأ من الدرجة الأولى	%12.5	%26.67
معدل الخطأ من الدرجة الثانية	%3.93	%17.07

المصدر : من إعداد الطالبة.

- نلاحظ انخفاضا في معدلات التصنيف الصحيحة للمؤسسات السليمة والعاجزة مقارنة بعينة الإثبات ، حيث انخفض معدل التصنيف العام الصحيح من 94.2 % لعينة الإنشاء إلى 80.36 % لعينة الإثبات .
- بالنسبة لمعدلات الخطأ فقد ارتفعت إلى 26.67 % لمعدل الخطأ من النوع الأول وإلى % 17.07 للنوع الثاني . معدل الخطأ من النوع الأول أعلى من معدل الخطأ من النوع الثاني لكلا العينتين ، هذا الموقف غير مرغوب فيه للبنوك لأنه إذا كان معدل الخطأ من النوع الأول مرتفعا

، فإن البنك يخاطر بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاجزة على أنها صحية ، مما يؤدي إلى خسائر حقيقية في المستقبل.

في نهاية هذه المرحلة ، الحد الفاصل للتأكد من متانة و فعالية النموذج المبني بمرور الوقت هو قدرته على التنبؤ بالعجز من خلال اختباره على عينة أخرى .

الفرع الخامس : التأكد من فعالية النموذج على عينة التنبؤ.

لكي يكون النموذج المبني صالح لأكثر من عام ، سوف نتحقق من متانته من خلال أخذ عينة خارج مجال زمن البناء [2016 ، 2018] و هي عينة التنبؤ.

لهذا الغرض سنأخذ تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME لسنة 2019 و مقارنتها بتصنيف النموذج من خلال حساب نقطة كل مؤسسة (انظر المحق رقم 15 و 16).

يمثل الجدول التالي نتائج الترتيب الصحيح في عينة التنبؤ .

الجدول رقم 27 : مصفوفة الارتباك لعينة التنبؤ.

الملاحظة		المتوقعة		
		السليمة	العاجزة	نسبة التصنيف الصحيح
		0	1	
السليمة	0	11	4	%73.33
العاجزة	1	2	5	%71.42
النسبة العامة				%72.22

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS v.26.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه ، تمكن النموذج من تصنيف 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سليمة من بين 15 مصنفة بالفعل سليمة بمعدل تصنيف صحيح يقدر ب 73.33 % و 71.42 % للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاجزة ، والمعدل الإجمالي 72.22 % وهو معدل مقبول .

استنادا إلى جميع طرق التحقق التي تم إجراؤها اما إحصائيا أو على عينات الإنشاء، الإثبات والتنبؤ ، يمكننا الحكم على أن النموذج الذي قمنا ببنائه ذو فعالية و جودة عالية مما يسمح بتقديم نتائج موثوقة ومرضية ، و هو صالح للاستخدام والتطبيق الآن .

خلاصة الفصل :

بعد تطبيق طريقة القرض التنقيطي في القرض الشعبي الجزائري ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتضح لنا مدى فعالية هذه الطريقة في توقع الخطر و اتخاذ القرار الصائب وذلك بالتركيز على المؤسسات السليمة من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية وزيادة ربحية البنك.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أيضا إلى نتيجة هامة مفادها ضرورة وجود تكامل بين كل من التحليل المالي والأساليب الإحصائية في توقع خطر الفرض ، الهدف من ذلك تجنب القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده في مجال تشخيص خطر القرض ، فاستخدام الأساليب الإحصائية في تشخيص المؤسسات من شأنه أن يكشف المزيد من نقاط القوة والضعف التي تعجز أدوات التحليل الكلاسيكية عن كشفها بالرغم من كونها قاعدة بيانات للطرق الحديثة .

في الختام ، يمكننا القول أنه من خلال هذا الفصل تمكنا في النهاية من إعداد نموذج تصنيف داخلي صالح وقابل للتطبيق لجميع المؤسسات الجديدة التي تتقدم بطلب للحصول على قرض .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

موضوع تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية من أكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن ، نظرا لما تسببه مخاطر القروض من أضرار مالية للبنوك التجارية والتي تعكس على أرباحها سلبا .

ولذلك قسمنا الدراسة إلى جزئين ، جزء نظري تضمن الأدبيات النظرية حول القروض البنكية و أساليب تسيير مخاطر القروض من جهة ، و طرق تقدير هذه المخاطر بالطريقتين الكلاسيكية والإحصائية من جهة أخرى ، وجزء تطبيقي خصص لتطبيق طريقة القرض التنقيطي على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة من القرض الشعبي الجزائري (CPA) ،ختم ببناء نموذج تنقيط فعال في تصنيف المؤسسات العاجزة و السليمة .

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : خاطئة ، يعتبر الضمان أهم معيار مؤثر في اتخاذ القرار الائتماني و الدفاع الأول في حالة عجز الزبون إلا أنه يوجد عدة معايير أخرى مهمة تؤخذ بعين الاعتبار كشخصية الزبون ، رأسماله ، الظروف المحيطة به و قدرته على التسديد و التي تم تلخيصها في نماذج الجدارة الائتمانية.

الفرضية الثانية : خاطئة ، قبل اللجوء إلى القضاء و القانون في حالة عدم تسديد القرض ، يقوم البنك باللجوء الى التحصيل الودي من خلال استدعاء الزبون و طلب التسوية ، اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون ، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

الفرضية الثالثة : صحيحة ، يتم استعمال طرق علمية و فعالة لتقدير مخاطر القروض من بينها نجد الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) و الطرق الإحصائية كالقرض التنقيطي.

نتائج الدراسة :

- لا يتوقف نجاح البنوك على حجم القروض التي تمنحها فقط ، بل نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمخاطر تلك القروض ، والتي تعد أكبر تهديد تواجهه في نشاطها وعائقا كبيرا يقف أمامها عند قيامها بمختلف العمليات الائتمانية .
- يتم تسيير مخاطرة القرض على مرحلتين أساسيتين يفصل بينهما تاريخ الاستحقاق ، فإذا ما تعلق الأمر بالفترة التي تسبق تاريخ الاستحقاق فإن البنك ينتهج تسييرا وقائيا ، الذي تنصب أهدافه في الكشف عن مخاطرة القرض مسبقا ، بما يسمح الوقاية منها من جهة والتقليل من

حدتها من جهة أخرى ، أما إذا تحققت تلك المخاطرة بعد تاريخ استحقاق القرض الذي لم يلتزم به الزبون ، يضطر البنك إلى الانتقال إلى مرحلة ثانية متمثلة في التسيير العلاجي وذلك التخفيض من حدة النتائج المترتبة عنها .

- يشكل الائتمان في معظم البنوك الجزء الأكبر من نشاطاتها ، فكان من الطبيعي إذن أن تحظى مخاطر القروض بالاهتمام الأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية ، وهو ما كان محور الاتفاق الأول للجنة بازل في عام 1988 حول كفاية رأس المال ، هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك والمراقبين خاصة بتقدير وقياس القروض لكشف مخاطر الائتمان .
- طريقة القرض التنقيطي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.
- تطبيق طريقة القرض التنقيطي على مستوى القرض الشعبي من خلال تقنية الانحدار اللوجستي أسفرت على نموذج لتصنيف المؤسسات السليمة و العاجزة بمعدل تصنيف صحيح قدر ب 94.25% .
- كشف هذا النموذج عن أهم النسب و المتغيرات الكيفية التي تساهم في تفسير عجز المؤسسات.
- فعالية النموذج على مدار عام بعد بنائه (2019) من خلال الاختبار على عينة التنبؤ.
- يتمتع النموذج بقدرة تنبؤية عالية ،أفضل من الطرق الكلاسيكية .
- بغض النظر عن أداء نموذج القرض التنقيطي إلا أنه لا يوجد نموذج مثالي أو كامل يقضي على مخاطر القروض كليا .

التوصيات :

- ضرورة الاتصال المستمر بين البنوك و المقترضين بهدف توثيق العلاقة معهم والاطلاع الدائم والفعلي على أوضاعهم ، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على معرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض و اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة ؛
- أن يكون القرار الائتماني للبنك مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها في اتخاذ القرار الائتماني ؛
- ضرورة وجود وتطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى البنوك ، وطلب البنك المركزي من البنوك مراجعة السياسة الائتمانية مرتين على الأقل في السنة ؛
- استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر ، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر ؛

- تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته ، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر؛
- تطبيق المعايير الجديد للجنة بازل التي تساعد البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية ؛
- الانتقال من الأدوات التقليدية إلى تطبيق الأدوات الحديثة كالقرض التنقيطي في تقييم المخاطر الائتمانية ؛
- التدريب المستمر للموظفين و تأهيلهم في المجال الائتماني بهدف الاستيعاب و التمكن من تطبيق التقنيات الحديثة لتسيير مخاطر القروض؛
- إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين لمساعدة المقرضين.

آفاق الدراسة :

كل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع ، أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة لأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية ، وعلى أساس ذلك ، فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع ، كاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية و الأنظمة الخبيرة في مجال القروض المقدمة للأفراد و المؤسسات .

المراجع

المراجع

- إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، مارس 2006 ، ص 10 .
- إبراهيم لوراتي ، القروض البنكية وإجراءات منحها ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - العدد 31 ، ص 202 .
- أحمد غنيم ، الديون المتعثرة والائتمان الهارب ، بدون دار نشر ، 2000 ، ص 38 .
- التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري، إصدار 2020 .
- جهاد حفيان ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة ورقلة -الجزائر- ، 2012 ، ص 64 .
- حبيبة رزيقات ، برابح راوية ، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2019 ، ص 39.
- حسين بلعجوز ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل -الجزائر- ، جوان 2005 ، ص 9 .
- حسين بلعجوز ، رابح بوقرة ، إدارة المخاطر المصرفية في حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي 07 ، الأردن ، 2007 ، ص 11-13 .
- حسين طيب ، وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص ، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2012 ، ص 136 .
- حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية عمان للنشر ، الأردن ، 1996 ، ص 41 .
- حسين يحيوش، تسيير مخاطر القروض ، المؤتمر العلمي الدولي السابع " إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة " ، جامعة الزيتونة ، 2007 ، ص 6 .
- حفيان جهاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .
- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، 2002 ، ص 96 .
- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2011 ، ص 27-28 .
- حورية حمي ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات ، الجزائر ، 2005 ، ص 157 -158.

- حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 2014 ، ص 94 .
- رفيق بشوندة وسمرد نوال، أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية -مقاربة نظرية- ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ، العدد31 ، ديسمبر، سوريا،2014، ص56.
- سمير آيت عكاش ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2013 ، ص 23.
- سمير محمد عبد العزيز، ، اقتصاديات و إدارة النقود والبنوك ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، بدون سنة النشر ، ص 170 .
- السنوسي محمد الزوام ، مختار محمد ابراهيم ، إدارة مخاطر الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 16 .
- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث ، دار زهران للنشر ، الأردن ، 2013 ، ص 181 .
- الشواربي عبد الحميدة ، إدارة المخاطر المصرفية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف الأسكندرية ، 2002 ، ص 82 .
- صبرين بنية ، شريط عابد ، أثر معايير الجدارة الائتمانية على اتخاذ القرار الائتماني، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة تيارت ، الجزائر ، ص 110 .
- صلاح الدين حسين السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد ، دار الوسام للطباعة ، 1998 ، ص 72-73 .
- طارق حماد عبد العال ، إدارة المخاطر ، كلية التجارة ، عين شمس،الدار الجامعية الإسكندرية، 2007 ص 50.
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 30 .
- طارق فيلالي، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الرابع، 2016 ، ص 100 .
- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائر، 2003 ، ص134 .
- طبيبة عبد العزيز ، مراميي محمد ، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 11-12 مارس ، 2008 ، ص 93 .

- الطيب داودي وآخرون ، إدارة المخاطر على القروض المصرفية، إشارة لحالة البنوك الجزائرية، مؤتمر الأردن، 2007 ، ص 8 .
- عادل أحمد حشيشي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2004 ، ص 143 .
- عبد أحمد أبو بكر ، وليد إسماعيل سيفو ، إدارة الخطر و التأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009 ، ص 26 .
- عبد الحافظ بدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1999 ، ص 314.[1] رجاء داودي ، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2013 ، ص 43 .
- عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية-عمليات تقنيات وتطبيقات - بدون طبعة ، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2000، ص 37 .
- عبد العزيز طيبة ، محمد مرايمي ، بازل 2 وتسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 11-12 مارس 2008 ، ص 18.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص 141.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص 104.
- عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن ، 1996، ص 222.
- عبد الناصر سيد درويش، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة " كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 2007 ، ص 07 .
- عبلة روابح، تحسين قرار الإقراض باستخدام الأنظمة الخبيرة، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - ، 2020 ، ص 147 .
- عصام إسماعيل، مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 12 ، صندوق النقد الدولي 2021 ، ص 11 .

- علون خالد ، محاولة تقدير خطر منح القرض باستعمال نموذج القرض التنقيطي ، مذكرة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، غير منشورة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء سابقا، الجزائر ، 2008 ، ص 52 .
- فايزة لعراف ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص علوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ، جامعة مسيلة ، 2010 ص 18-19 .
- فيلالي طارق ، مدى اعتماد المصارف التجارية الاردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك الأردن ، 2011 ، ص 17 .
- كمال رزيق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، 2012، ص 10.
- لحسن دردوري، دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، العدد 39/38 ، 2015، ص 328.

آسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدول تقديم القروض في البنك ؛ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد بوقرة الجزائر، 2009، ص 77.

إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان -الأردن-، ص 67-70.

- مبارك لسلوس، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 33 .
- محمد بوزيان ، سوار يوسف ، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، 16-18 أفريل ، سعيدة ، 2007 ، ص 4 .
- محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، مصر ، 2002 ، ص 279 .
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص 158 .
- محمد محمود عبد ربه محمد ، محاسبة التكاليف (قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 75 .
- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر 2001، ص 259.
- مزياني نور الدين وآخرون ، أهمية استخدام طريقة القرض التنقيطي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك ، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة سكيكدة ، ص 7.

- مصطفى أحمد حمد منصور ، يوسف التوم شهاب الدين ، أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية و الاقتصادية ، العدد الأول 2012 ، ص3 .
- مصطفى بوبكر ، الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، 2015 ، ص151 .
- منال منصور ، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي ، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، أكتوبر 2009 ، ص 3-4 .
- منعم الخفاجي ، مدخل لدراسة التأمين ، مكتبة التأمين العراقي ، النسخة الإلكترونية، 2014 ، ص12.
- موسى شقيري، نوري وآخرون ، إدارة المخاطر ، دار النشر والتوزيع والطباعة ، الاردن ، 2012 ، ص 298.
- ميرفت على أبو كمال ، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين - ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2007 ، ص 39 .
- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - تحليل مالي - ، دار المحمدية العامة ،الجزائر ،2000 ، ص 11 .
- نبيل حشان دليلك إلى اتفاق بازل 2 ، الجزء الأول ، اتحاد المصارف العربية ، 2004 ، ص 8 .
- نعيمة بن العامر ، المخاطرة والتنظيم الاحترازي ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف - الجزائر- يومي 14-15 ديسمبر 2004 ، ص 470 .
- نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2009 ، ص 31 .
- هارون نصر، التأمين في مواجهة الخطر، الطبعة الأولى ، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 10 .

المراجع الأجنبية

- Basel Committee on banking supervision , International convergence of capital measurement and capital standard , Bank of international settlement , 2006 , p 204
- J.Cabby , J.Kohel , gestion appliqué- analyse financière- , Dareios ans pearson, France, 2012 , p 28.
- M.Levaseur, Analyse et gestion financière ,édition dalloz, Paris, 1999 , p 43.
- Mohamed AMBAR ، Gestion de Risque de Crédit par La Méthode RAROC , Diplôme Supérieur des Etudes Bancaire , Ecole Supérieure de Banque , Alger , 2007 , p 15.
- Revue historique (2001) , " documentation CPA ", p P53.
- Sylvie de Conssergues, la banque : structure, marché ,gestion ,édition Dalloz, Paris, 1996 , p 173.
- Y. Boujelbene, S. Khemakhem , Prévision du risque de crédit : uneétude comparative entre l analyse discriminante et l'approche neuronale , nov 2013 , p 03.

الملاحق

الملاحق

<u>الملحق رقم 01</u>

الملحق 01 : اختبار الارتباط بين النسب المالية و العجز.

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
R1	Hypothèse de variances égales	14,975	,000	2,872	224	,004	,10455	,03640	,03281	,17629
	Hypothèse de variances inégales			3,536	106,319	,001	,10455	,02957	,04593	,16316
R2	Hypothèse de variances égales	18,557	,000	2,280	224	,024	2032,756201	891,4413308	276,0721437	3789,440259
	Hypothèse de variances inégales			1,182	47,066	,243	2032,756201	1719,363381	-1426,02939	5491,541794
R3	Hypothèse de variances égales	18,678	,000	2,254	224	,025	2023,855746	897,9201626	254,4044310	3793,307060
	Hypothèse de variances inégales			1,168	47,056	,249	2023,855746	1733,024551	-1462,43080	5510,142293
R4	Hypothèse de variances égales	,026	,872	-3,164	224	,002	-13,618	4,303	-22,097	-5,138
	Hypothèse de variances inégales			-3,345	80,455	,001	-13,618	4,071	-21,719	-5,516
R5	Hypothèse de variances égales	15,652	,000	-2,253	224	,025	-257,465238	114,2771498	-482,661042	-32,2694342
	Hypothèse de variances inégales			-1,172	47,111	,247	-257,465238	219,7280587	-699,473496	184,5430192
R6	Hypothèse de variances égales	,904	,343	,633	224	,528	,3707551089	,5859981929	-,784019353	1,525529571
	Hypothèse de variances inégales			,862	135,430	,390	,3707551089	,4298673340	-,479365795	1,220876013
R7	Hypothèse de variances égales	,129	,720	,944	224	,346	,0307833723	,0326108024	-,033479832	,0950465769
	Hypothèse de variances inégales			,929	72,755	,356	,0307833723	,0331468984	-,035282047	,0968487918
R8	Hypothèse de variances égales	34,968	,000	-2,866	224	,005	-,05145	,01795	-,08682	-,01607
	Hypothèse de variances inégales			-2,115	55,481	,039	-,05145	,02432	-,10018	-,00271
R9	Hypothèse de variances égales	11,328	,001	-10,837	224	,000	-,32945	,03040	-,38936	-,26954
	Hypothèse de variances inégales			-14,181	122,245	,000	-,32945	,02323	-,37544	-,28346
R10	Hypothèse de variances égales	1,762	,186	-,276	224	,782	-,011729653	,0424220188	-,095326948	,0718676426
	Hypothèse de variances inégales			-,296	82,216	,768	-,011729653	,0395797725	-,090463330	,0670040252
R11	Hypothèse de variances égales	,562	,454	-,313	221	,754	-1,41133487	4,504825379	-10,2892477	7,466577992
	Hypothèse de variances inégales			-,293	68,790	,770	-1,41133487	4,812954329	-11,0134381	8,190768407
R12	Hypothèse de variances égales	1,163	,282	,060	224	,952	,0007621587	,0126552486	-,024176413	,0257007303
	Hypothèse de variances inégales			,053	64,012	,958	,0007621587	,0144009173	-,028006877	,0295311944
R13	Hypothèse de variances égales	,350	,555	,453	224	,651	,0776122900	,1714901975	-,260328173	,4155527530
	Hypothèse de variances inégales			,767	222,271	,444	,0776122900	,1011985388	-,121819088	,2770436681
R14	Hypothèse de variances égales	3,368	,068	-1,909	224	,058	-,132575091	,0694457090	-,269425567	,0042753842
	Hypothèse de variances inégales			-1,202	50,725	,235	-,132575091	,1103127792	-,354066405	,0889162221
R15	Hypothèse de variances égales	,009	,924	,220	224	,826	,0065575982	,0298249064	-,052215689	,0653308858
	Hypothèse de variances inégales			,205	68,115	,838	,0065575982	,0320108476	-,057317095	,0704322910
R16	Hypothèse de variances égales	2,073	,151	,697	224	,487	,0292211095	,0419413885	-,053429050	,1118712694
	Hypothèse de variances inégales			,472	52,641	,639	,0292211095	,0619589967	-,095072662	,1535148808
R17	Hypothèse de variances égales	4,114	,044	,699	224	,485	,0449892236	,0643613165	-,081841892	,1718203393
	Hypothèse de variances inégales			,437	50,566	,664	,0449892236	,1029233467	-,161681083	,2516595302
R18	Hypothèse de variances égales	11,278	,001	2,001	224	,047	,03701	,01850	,00056	,07346
	Hypothèse de variances inégales			1,616	59,313	,111	,03701	,02290	-,00882	,08283
R19	Hypothèse de variances égales	6,385	,012	1,127	224	,261	,0973162733	,0863795255	-,072904166	,2675367130
	Hypothèse de variances inégales			,655	49,007	,515	,0973162733	,1485583252	-,201221708	,3958542550
R20	Hypothèse de variances égales	6,591	,011	1,125	224	,262	,0968331464	,0860881635	-,072813132	,2664794251
	Hypothèse de variances inégales			,653	48,968	,517	,0968331464	,1483552054	-,201302668	,3949689610
R21	Hypothèse de variances égales	,173	,678	,087	224	,931	,0037566665	,0433208572	-,081611890	,0891252226
	Hypothèse de variances inégales			,086	72,969	,932	,0037566665	,0439329752	-,083802247	,0913155796
R22	Hypothèse de variances égales	1,150	,285	,913	224	,362	,7055290225	,7731248582	-,817999297	2,229057342
	Hypothèse de variances inégales			1,288	148,296	,200	,7055290225	,5479389396	-,377247619	1,788305664
R23	Hypothèse de variances égales	,483	,488	-,654	224	,514	-,048366545	,0739518951	-,194096960	,0973638698
	Hypothèse de variances inégales			-,789	101,889	,432	-,048366545	,0612863846	-,169929388	,0731962976
R24	Hypothèse de variances égales	,163	,687	,133	224	,894	,0056453065	,0423540885	-,077818124	,0891087375
	Hypothèse de variances inégales			,132	73,044	,896	,0056453065	,0429185814	-,079890430	,0911810427
R25	Hypothèse de variances égales	30,157	,000	-1,985	224	,048	-2,04740	1,03128	-4,07964	-,01515
	Hypothèse de variances inégales			-1,435	54,732	,157	-2,04740	1,42688	-4,90723	,81244
R26	Hypothèse de variances égales	25,576	,000	-5,181	224	,000	-,39113	,07549	-,53990	-,24236
	Hypothèse de variances inégales			-4,002	57,296	,000	-,39113	,09773	-,58680	-,19546

الملحق رقم 02

الملحق 02 : اختبار الاستقلالية بين الشكل القانوني و العجز .

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	4,473	3	,215
Rapport de vraisemblance	4,682	3	,197
N d'observations valides	226		

a. 8 cellules (53,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,35.

الملحق رقم 03

الملحق 3 : اختبار الاستقلالية بين وضعية مركزية المخاطر و العجز.

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. Exacte (bilatérale)	Sig. Exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	6,527[a]	1	,011		
Correction pour continuité	5,722	1	,017		
Rapport de vraisemblance	6,586	1	,010		
Test exacte de Fisher				,014	,008
N d'observations valides	226				

الملحق رقم 04

الملحق 4 : اختبار الاستقلالية بين حادثة الدفع والعجز.

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. Exacte (bilatérale)	Sig. Exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	,198	1	,657		
Correction pour continuité	,074	1	,786		
Rapport de vraisemblance	,196	1	,658		
N d'observations valides	226				

الملحق رقم 05

الملحق 5 : اختبار الاستقلالية بين الحركات المؤتمنة و العجز.

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. Exacte (bilatérale)	Sig. Exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	59,304	1	,000		
Correction pour continuité	56,472	1	,000		
Rapport de vraisemblance	53,337	1	,000		
Test exacte de Fisher				,000	,000
N d'observations valides	226				

الملحق رقم 06

الملحق 6 : اختبار الاستقلالية بين قطاع النشاط و العجز

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	1,801	4	,772
Rapport de vraisemblance	2,411	4	,661
N d'observations valides	226		

الملحق رقم 07

الملحق 7 : اختبار الارتباط بين المتغيرات الكمية .

Corrélations

		R1	R2	R3	R4	R5	R8	R9	R18	R25	R26
R1	Corrélation de Pearson	1	,089	,090	-,119	-,070	,010	-,222**	,177**	,122	-,105
	Sig. (bilatérale)		,184	,178	,075	,297	,883	,001	,008	,067	,114
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R2	Corrélation de Pearson	,089	1	,999**	,021	-,981**	,105	-,149*	,105	-,046	,024
	Sig. (bilatérale)	,184		,000	,753	,000	,114	,025	,114	,488	,722
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R3	Corrélation de Pearson	,090	,999**	1	,027	-,981**	,106	-,152*	,104	-,045	,026
	Sig. (bilatérale)	,178	,000		,692	,000	,112	,023	,117	,500	,698
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R4	Corrélation de Pearson	-,119	,021	,027	1	-,045	,073	,002	-,341**	-,070	,305**
	Sig. (bilatérale)	,075	,753	,692		,500	,273	,981	,000	,295	,000
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R5	Corrélation de Pearson	-,070	-,981**	-,981**	-,045	1	-,083	,144*	-,097	,040	-,031
	Sig. (bilatérale)	,297	,000	,000	,500		,215	,030	,146	,545	,647
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R8	Corrélation de Pearson	,010	,105	,106	,073	-,083	1	,078	,133*	,117	,210**
	Sig. (bilatérale)	,883	,114	,112	,273	,215		,244	,045	,079	,001
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R9	Corrélation de Pearson	-,222**	-,149*	-,152*	,002	,144*	,078	1	-,016	,036	,125
	Sig. (bilatérale)	,001	,025	,023	,981	,030	,244		,814	,594	,061
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R18	Corrélation de Pearson	,177**	,105	,104	-,341**	-,097	,133*	-,016	1	-,054	-,187**
	Sig. (bilatérale)	,008	,114	,117	,000	,146	,045	,814		,421	,005
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R25	Corrélation de Pearson	,122	-,046	-,045	-,070	,040	,117	,036	-,054	1	,223**
	Sig. (bilatérale)	,067	,488	,500	,295	,545	,079	,594	,421		,001
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226
R26	Corrélation de Pearson	-,105	,024	,026	,305**	-,031	,210**	,125	-,187**	,223**	1
	Sig. (bilatérale)	,114	,722	,698	,000	,647	,001	,061	,005	,001	
	N	226	226	226	226	226	226	226	226	226	226

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 08

الملحق 8 : اختبار الاستقلالية بين الحركات المؤتمنة و وضعية مركزية المخاطر.

Tests du khi-carré

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	1,669	4	,796
Rapport de vraisemblance	2,394	4	,664
Association linéaire par linéaire	,317	1	,573
N d'observations valides	226		

الملحق رقم 09

الملحق 9 : اختبار الاستقلالية بين النسب المالية المحتفظ بها و المتغير الكيفي " الحركات المؤتمنة ".

		Test de Levene sur l'égalité des variances					
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence erreur standard
R1	Hypothèse de variances égales	,032	,859	-1,121	224	,264	,03026
	Hypothèse de variances inégales			-1,122	223,709	,263	,03022
R4	Hypothèse de variances égales	3,090	,080	-,009	224	,993	3,60011
	Hypothèse de variances inégales			-,009	217,760	,993	3,61274
R8	Hypothèse de variances égales	4,928	,027	-,098	224	,922	,01496
	Hypothèse de variances inégales			-,098	212,152	,922	,01505
R9	Hypothèse de variances égales	,025	,875	-1,014	224	,312	,03065
	Hypothèse de variances inégales			-1,014	222,698	,312	,03066
R18	Hypothèse de variances égales	,597	,441	,346	224	,729	,01527
	Hypothèse de variances inégales			,346	220,135	,730	,01530
R25	Hypothèse de variances égales	,029	,864	,472	224	,638	,85108
	Hypothèse de variances inégales			,472	222,799	,638	,85115
R26	Hypothèse de variances égales	1,001	,318	-,921	224	,358	,06527
	Hypothèse de variances inégales			-,919	221,292	,359	,06536

الملحق رقم 10

الملحق 10 : اختبار الاستقلالية بين النسب المالية المحتفظ بها و المتغير الكيفي " وضعية مركزية المخاطر "

		Test de Levene sur l'égalité des variances				
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)
R1	Hypothèse de variances égales	12,171	,001	-2,747	224	,007
	Hypothèse de variances inégales			-3,180	134,312	,002
R4	Hypothèse de variances égales	,348	,556	1,955	224	,052
	Hypothèse de variances inégales			1,938	97,626	,056
R8	Hypothèse de variances égales	17,521	,000	,560	224	,576
	Hypothèse de variances inégales			,474	77,511	,637
R9	Hypothèse de variances égales	,542	,462	4,371	224	,061
	Hypothèse de variances inégales			4,337	97,761	,000

R18	Hypothèse de variances égales	6,080	,014	-1,986	224	,048
	Hypothèse de variances inégales			-1,772	82,861	,080
R25	Hypothèse de variances égales	3,813	,052	1,295	224	,197
	Hypothèse de variances inégales			1,101	77,810	,274
R26	Hypothèse de variances égales	8,545	,004	3,801	224	,000
	Hypothèse de variances inégales			3,356	81,705	,001

الملحق رقم 11

الملحق 11 : متغيرات النموذج.

Variables de l'équation

		B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 1[a]	R9	13,575	2,440	30,944	1	,000	785897,066
	R4	,035	,012	8,395	1	,004	1,035
	R25	,084	,047	3,157	1	,076	1,088
	Situtaion centrale des risques (1)	1,174	,615	3,641	1	,056	3,235
	Mouvement confié (1)	-3,042	,668	20,721	1	,000	,048
	R8	4,075	2,315	3,099	1	,078	58,859
	Constante	-12,974	2,360	30,213	1	,000	,000
Pas 2[a]	R9	13,916	2,518	30,535	1	,000	1105452,718
	R4	,035	,012	8,994	1	,003	1,036
	R25	,097	,046	4,467	1	,035	1,102
	Situation centrale des risques (1)	1,204	,601	4,020	1	,045	3,334
	Mouvement confié (1)	-3,033	,668	20,606	1	,000	,048
	Constante	-11,419	2,095	29,704	1	,000	,000

الملحق رقم 12

الملحق 12 جدول التصنيف.

Table de classification[a]

			Prévisions		
			Défaut		
	Observé		0	1	Pourcentage correct
Pas 1	Défaut	0	171	7	96,1
		1	6	42	87,5
	Pourcentage global				94,2

a. La valeur de coupe est ,500

الملحق رقم 13

_الملحق 13 نقاط مؤسسات عينة الإثبات .

N° PME	Score	PD	Observation	Prévision
1	-11,23309	0,0000132	0	0
2	-10,56744	0,0000257	0	0
3	-5,54584	0,0038885	0	0
4	-7,43688	0,0005888	0	0
5	-8,20896	0,0002721	0	0
6	-7,33435	0,0006523	0	0
7	-1,84711	0,136	0	0
8	-2,1975	0,100	0	0
9	-2,13712	0,106	0	0
10	-2,29712	0,091	0	0
11	-0,86823	0,296	0	0
12	-3,49302	0,030	0	0
13	-3,28341	0,036	0	0
14	0,39307	0,597	0	1
15	-2,04454	0,115	0	0
16	0,09972	0,525	0	1
17	-3,77393	0,022	0	0
18	-1,3435	0,207	0	0
19	-5,03471	0,006	0	0
20	-4,70428	0,009	0	0
21	-2,91837	0,051	0	0
22	-4,38954	0,012	0	0
23	-6,00071	0,002	0	0
24	-6,29445	0,002	0	0
25	-3,90032	0,020	0	0
26	-3,30428	0,035	0	0
27	-2,89789	0,052	0	0
28	1,23398	0,775	0	1
29	-2,21954	0,098	0	0
30	2,07489	0,888	0	1
31	0,76576	0,683	0	1
32	-0,79758	0,311	0	0
33	-0,55232	0,365	0	0
34	1,02424	0,736	0	1
35	0,42807	0,605	0	1
36	-0,48245	0,382	0	0
37	-0,77541	0,315	0	0
38	-2,81467	0,057	0	0
39	-2,70967	0,062	0	0
40	-1,62389	0,165	0	0
41	-4,81149	0,008	0	0
42	2,63463	0,933	1	1
43	-0,23615	0,441	1	0
44	0,49755	0,622	1	1
45	1,0232	0,736	1	1
46	0,25333	0,563	1	1
47	2,56463	0,929	1	1
48	-0,58628	0,357	1	0
49	0,95333	0,722	1	1
50	-2,95376	0,050	1	0
51	3,43989	0,969	1	1
52	1,8645	0,866	1	1
53	0,28898	0,572	1	1
54	-0,85441	0,299	1	0
55	0,8495	0,700	1	1
56	0,98794	0,729	1	1
Total		Saines	**41**	**38**
		Défaillantes	**15**	**18**

الملحق رقم 14

الملحق 14 : مصفوفة الارتباك لعينة الإثبات.

Table de classification[a]

			Prévisions		
			Défaut		
	Observé		0	1	Pourcentage correct
Pas 1	Défaut	0	34	7	82.29
		1	4	11	73.33
	Pourcentage global				80.36

a. La valeur de coupe est ,500

الملحق 15 نقاط مؤسسات عينة التنبؤ.

N° PME	Score	Proa	Observation	Prévision
1	-0,0800427	0,48	0	0
2	-2,1972246	0,1	0	0
3	-0,9444616	0,28	0	0
4	-0,5322168	0,37	0	1
5	-1,3862944	0,2	0	0
6	-3,4760987	0,03	0	0
7	-0,3227734	0,42	0	1
8	-1,3862944	0,2	0	0
9	-1,0986123	0,25	0	0
10	-2,442347	0,08	0	0
11	-3,1780538	0,04	0	1
12	-1,4500102	0,19	0	0
13	-0,0400053	0,49	0	0
14	-0,8001193	0,31	0	1
15	-1,1526795	0,24	0	0
16	0,4895482	0,62	1	1
17	2,1972246	0,9	1	1
18	1,7346011	0,85	1	0
19	0,3227734	0,58	1	1
20	1,5163475	0,82	1	0
21	1,0986123	0,75	1	1
22	0,895384	0,71	1	1
Total		Saines	**15**	**13**
		Défaillantes	**7**	**9**

الملحق رقم 16

الملحق 16 : مصفوفة الارتباك لعينة التنبؤ.

Table de classification[a]

			Prévisions		
			Défaut		
	Observé		0	1	Pourcentage correct
Pas 1	Défaut	0	11	4	73.33
		1	2	5	71.42
	Pourcentage global				72.22

a. La valeur de coupe est ,500